المحكمة الجنائية الدولية
جمعية دول الأطراف

رسالة إخبارية

كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠

نشرة خاصة جمعية الدول الأطراف رقم ٣

ICC-ASP-NL-03/10-Ar

الدورة الثامنة لجمعية الدول الأطراف

قامت جمعية الدول الأطراف («الجمعية») في دورتها الثامنة، المعقودة في الفترة من ١٨ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في لاهاي، بجملة أمور منها ملء وظيفتين قضائيتين شاغرتين وانتخاب خمسة أعضاء لمجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا واعتماد قرارات بشأن القضايا العديدة الموضحة أدناه. وفضلاً عن ذلك، نظمت الدول الأطراف وأمانة الجمعية والمحكمة والمنظمات غير الحكومية عدة لقاءات جانبية. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الدورة، بما في ذلك على الوثائق المتاحة والكلمات الملقاة أثناء الجزء الخاص بالمناقشة العامة، على موقع المحكمة (http://www.icc-cpi.int/menus/asp).

المناقشة العامة

ألقى ما مجموعه ٤٩ دولة (منها ٤٣ من الدول الأطراف وست دول بصفة مراقب) كلمات أمام جمعية الدول الأعضاء في الجزء رفيع المستوى من دورتها الثامنة. وقد تركزت الكلمات، من بين جملة أمور، على مسائل يجب التعامل معها في المؤتمر الاستعراضي وعلى تعاون الدول والمنظمات الإقليمية مع المحكمة، بما في ذلك على الحاجة إلى تعزيز النظم القضائية المحلية لضمان تحقيق ذلك التعاون. وأشير كذلك إلى المضي قدماً بالنظام الأساسي نحو العالمية ودعم مشاركة الضحايا في الإجراءات، فضلاً عن العمل الذي يضطلع به الصندوق الاستئماني لصالح الضحايا.

وللمرة الأولى، شارك وفد من الولايات المتحدة في الجمعية كمراقب. وسلط السيد ستيفن راب، السفير المتنقل المعني بقضايا جرائم الحرب، الضوء في كلمته أمام الجمعية على التزام إدارة الرئيس أوباما بسريان القانون وبمبدأ المحاسبة الذي يتماشى مع تقاليد الولايات المتحدة بدعم العدالة الجنائية الدولية.

نتائج الانتخابات لملء شاغرين قضائيين

السيدة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي (الأرجنتين، القائمة ألف) هي من الحقوقيين والدبلوماسيين المشهورين بشكل واسع. وشاركت بنشاط في عملية تأسيس المحكمة الجنائية الدولية وذلك عن طريق جملة أمور منها رئاسة عملية وضع الإجراءات الجنائية المنصوص عليها في النظام الأساسي، وصياغة مشروع القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بعد مؤتمر روما. وفي الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦، عملت كمدير لشعبة الاختصاص والتكامل والتعاون في مكتب المدعي العام. وهي تجمع بين الخبرة في القانون الجنائي الدولي وإجراءاته والكفاءة الراسخة في القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وقد شغلت منصب المدير العام المعني بحقوق الإنسان في وزارة الشؤون الخارجية للأرجنتين، كما شغلت منصب نائب المدير العام المعني بحقوق الإنسان ونائب المستشار القانوني بالوزارة. وعملت كأستاذة للقانون الجنائي الدولي في جامعتي باليرمو وبوينس آيرس.

السيدة كونيكو أوزاكي (اليابان، القائمة باء) لها مسار وظيفي طويل وناجح كموظفة قديرة بالسلك الدبلوماسي وخبيرة في القانون الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك الشؤون المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، وكمتخصصة في القانون الجنائي وقانون اللاجئين في وزارة العدل في اليابان. وقد شغلت كذلك منصب مدير شعبة شؤون المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩. وفضلاً عن ذلك، فإن الأستاذة أوزاكي تتمتع بخبرة واسعة في الأوساط الأكاديمية، واضطلعت ببحوث، كما قامت بتدريس القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في مختلف الجامعات والمعاهد. ولديها الكثير من المؤلفات والمنشورات في المجالات ذات الصلة.

نتائج انتخاب أعضاء مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا

السيد بولغا ألتنغرل (منغوليا) أعادت الجمعية انتخابه ليعمل في مجلس الإدارة لفترة ثانية. وقد تمتع بمسار وظيفي طويل وناجح في وزارة الشؤون الخارجية، بما في بذلك في منصب مدير الإدارة القانونية في الوزارة. وقد عمل السيد ألتنغرل، لكونه دبلوماسياً قديراً في وظيفته وذا خبرة في القانون الدولي، سفيراً في بلغاريا وأيسلندا وأيرلندا ولبنان ورومانيا وجنوب أفريقيا وتركيا والمملكة المتحدة وأوزبكستان. ولكونه أستاذاً في القانون، فهو على اتصال بالجامعة الوطنية المنغولية.

السيدة بيتي كآري مورونغي (كينيا) لديها ما يزيد على ٢٣ سنة من الخبرة في ممارسة القانون على المستوى القومي والإقليمي والدولي، وما يزيد على عشر سنوات من الخبرة في إدارة وتسيير المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تستهدف الربح، وقامت بإدارة العملية التأسيسية لصندوق الأنشطة الطارئة الذي يرمي إلى تعزيز حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة والبنات على الصعيد العالمي مع التركيز أساساً على المناطق التي تعاني من النزاع المسلح أو من تصاعد العنف. ولديها خلفية واسعة عن حقوق الإنسان الدولية في سياق النزاعات العنيفة وخبرة بالعدالة الجنائية الدولية وآليات المساءلة مثل المحكمة الخاصة لسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد إدواردو بيزارو ليونغوميز (كولومبيا) يتمتع بخبرة واسعة ومعترف بها على الصعيد الوطني والدولي كأكاديمي وخبير بالقضايا المتعلقة، في جملة أمور، بالعنف والسلام وضحايا الجرائم الشنيعة. ولالتزامه بقضية الضحايا في كولومبيا، فقد عمل السيد بيزارو رئيساً للجنة الوطنية الكولومبية للتعويضات والمصالحة وكعضو مجلس إدارة مؤسسة «المنتدى الوطني لكولومبيا». وقد عين كذلك أستاذاً بمعهد الدراسات السياسية والعلاقات الدولية بالجامعة الوطنية في كولومبيا. ونشر العديد من المقالات عن قضايا متعلقة بالقانون الدولي والإدارة.

السيدة إليزابيث ريهن (فنلندا) لها مسار وظيفي طويل كنائبة في البرلمان الفنلندي ووزيرة للدفاع ووزيرة لشؤون المساواة وعضو في البرلمان الأوروبي. وعملت على الصعيد الدولي كمقررة خاصة لحقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة وكممثلة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة في جمهورية يوغوسلافيا السابقة. والسيدة ريهن هي خبيرة دولية مشهود لها في قضايا تتعلق بأخطر الجرائم، إذ إنها شهدت بنفسها هذه الجرائم وأبلغت عنها وعن آثارها على الضحايا في غرب البلقان وأفريقيا. ولديها أيضاً معرفة جيدة بالتحديات القانونية التي تواجه ضحايا الجرائم الخطيرة من خلال تجاربها في الإدلاء بالشهادة لدى المحكمة الجنائية الدولية لجمهورية يوغوسلافيا السابقة.

السيدة فايرة فايك – فرايبرغا (لاتفيا) عملت رئيسة لجمهورية لاتفيا في الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٧. وكان لها دور هام في انضمام بلدها إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وكان لها دور نشيط في السياسة الدولية وعينت مبعوثة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة في عملية إصلاح الأمم المتحدة وكانت مرشحة رسمية لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٦. ومنذ انتهاء رئاستها في تموز/يوليو ٢٠٠٧، دعيت الدكتورة فيرا فايك – فرايبرغا إلى إلقاء كلمات في مجموعة واسعة من المحافل الدولية. وهي عضو مؤسس لنادي مدريد، وكذلك عضو في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية وراعية شرفية لعدة مؤسسات. وفضلاً عن ذلك، فهي أستاذة وعالمة متعددة التخصصات، ونشرت العديد من الكتب والمقالات.

صورة: السيدة سيلفيا فرنانديس دي غورمندي ، والسيدة كونيكو أوزاكي، والسيد بولغا ألتنغرل، والسيد إدواردو بيزارو ليونغوميز، والسيدة إليزابيث ريهن © التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية.
صورة: السيدة بيتي كآري مورونغي، © CardozoJCR
صورة: السيدة فايرة فايك – فرايبرغا © VVF Consulting

فاحص الأصوات الوطني : مقابلة مع السيدة غلينا كابيلو دي دابوين

مستشارة في البعثة الدائمة لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

هذه هي المرة الثانية التي تشاركين فيها في انتخاب القضاة كفاحصة وطنية للأصوات، فكيف تقارنين هذه الانتخابات الأخيرة بسابقتها حين انتخب ستة قضاة؟

على الرغم من انتخاب قاضيتين فقط في هذه المناسبة، فإن العملية كانت طويلة وكانت النتائج منتظرة بشغف، مثل ما حدث في الانتخابات الأخيرة في نيويورك.

هذه هي المرة الأولى التي تنظم فيها الانتخابات في لاهاي، فهل ترين أي فارق في هذه الانتخابات من حيث المضمون أو الشكل مقارنة بتلك التي عقدت في المقر الرئيسي للأمم المتحدة؟

إجمالاً لم ألحظ أية فوارق من حيث مضمون الانتخابات أو شكلها؛ فكلاهما قد نظم وفقاً للمبادئ الإرشادية السارية و لم يشكك أحد في النتائج.

انتهى الاقتراع على الوظيفة الشاغرة الممنوحة لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتوزيع الأصوات بين المرشحين الأربعة عن المنطقة. فهل تعتقدين أنه يمكن تجنب مثل هذا الوضع في المستقبل عن طريق تقليل عدد المرشحين المتقدمين؟

يتوقف ذلك على كيفية رؤيتك للوضع. فيمكن قطعاً القول بأن من الأفضل اختيار عدد أقل من المرشحين في الحالات التي تجرى فيها الانتخابات لاختيار قاض واحد عن المنطقة، وذلك حتى لا يشكك أحد في تكامل المنطقة. ولحسن الحظ، لم يحدث ذلك، وفي جميع الأحوال، عندما يتضح بشكل كاف من هو الشخص الذي من المرجح أن يفوز فإن الموازين تميل في جانبه. غير أنه في الوقت ذاته، أعتقد أن تلك هي رؤية المنطقة للأمر، فعدد المرشحين يعكس التزام الدول الأطراف في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالمحكمة الجنائية الدولية وبنظام روما الأساسي اهتمامها بتمثيل المنطقة، وأرى أن هذا الوضع مرض.

ما رأيك في أن تكون غالبية القضاة من النساء؟

دون أن أتخذ موقفاً مناصراً للمرأة في هذا الشأن، فأنا سعيدة بأن تبدأ النساء في تقلد مثل هذه المناصب العليا والمهمة. وأتمنى أن يحالفهن النجاح الوافر في الاضطلاع بواجباتهن. وفي بعض البلدان تدخل المساواة الجنسانية في سياسة الدولة؛ وفي العديد من البلدان تتقلد النساء مناصب حكومية، بما في ذلك رئاسة الجمهورية.

هل الموفدات اللاتي يتابعن قضايا المحكمة من الأمم المتحدة حساسات بشكل خاص للقضايا الجنسانية؟

في الواقع، أنا لا أعتقد أن الموفدات يولين اهتماماً أكثر للقضايا الجنسانية، لكن يمكنني أن أؤكد لك أن كل واحدة من الموفدات اللاتي يتابعن المحكمة الجنائية الدولية من الأمم المتحدة تقوم بذلك باعتزاز وتصميم، لأننا ندرك ونفهم أهمية المحكمة للسلام والعدل الدوليين.

عموماً ما هي درجة تعقيد المشاركة في الاجتماعات واللقاءات الموازية في دورات الجمعية التي تعقد في لاهاي، بالمقارنة بالدورات التي تعقد في نيويورك؟

لم تكن الدورة في لاهاي معقدة، لكنها كانت متعبة. وتقع الاختلافات بين الدورتين دون شك في عدد الاجتماعات واللقاءات الموازية مما يجعل دورة لاهاي مجزية بشكل أكبر. وأتمنى أن نتمتع جميعاً بالدينامية ذاتها في العام القادم في الدورة التاسعة لجمعية الدول الأطراف التي ستعقد في نيويورك.

في لاهاي، تمارس الجمعية أعمالها يوم السبت، فهل كان بوسعك زيارة المدينة وهولندا؟

نعم، استطعت الذهاب إلى أمستردام يوم الأحد، وزرت متحف فان غوخ واستمتعت بمعرض هذا الرسام العظيم. وفوجئت مفاجئة سارة بسبب تنظيم معرض لأعمال الرسام البلجيكي ألفريد ستيفنس وهو من الرسامين المفضلين لي. واستطعت كذلك القيام برحلة في مركب في القنوات التي ليست مليئة بالمناظر الساحرة فحسب بل ويفوح منها عبق التاريخ.

هل لديك أية قصة ترغبين في الحديث عنها؟

لو دامت الجمعية بضعة أيام أخرى لاستطعت المشاركة في أية مسابقة لتخطي الحواجز، فوفدي كان يجلس في وسط الصف وللخروج من القاعة دون إزعاج الوفود الأخرى كان يجب القفز من فوق المقاعد. وفي البداية كان الرجال فقط يقومون بذلك، لكن انتهى الأمر بقيام النساء بذلك أيضاً.

فاحصو الأصوات الوطنيون

يجري انتخاب القضاة عن طريق الاقتراع السري، تحت مسؤولية رئيس الجمعية وبمساعدة خمسة من فاحصي الأصوات الوطنيين (انظر النشرة الإخبارية لجمعية الدول الأطراف رقم ١).

من اليسار :
السيد دراغانكو أبوستولوفسكي
(جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)
السيدة غلينا كابيلو دي دابوين
(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
السيد هيرمان بنيامين فان هيردن (جنوب أفريقيا)
السيد فابيو روسي (هولندا)
السيد أكرم حراحشه (الأردن)،
فاحصو الأصوات الوطنيون، والسيدة غابرييلا فيليبوفيتش، فاحصة الأصوات التابعة للأمانة.

القرارات الصادرة عن الدورة الثامنة بإيجاز

آلية الرقابة المستقلة (القرار ICC-ASP/8/RES.1)

أنشأت الجمعية، بموجب الفقرة ٤ من المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي، آلية رقابة مستقلة وكلفتها بمهمة أولية هي توفير قدرة تحقيقية للمحكمة لمواجهة ما يزعم من سوء سلوك المسؤولين والموظفين المنتخبين. ومن المتوقع أن تنظر الجمعية العامة في دورتها التاسعة في مزيد من عناصر الرقابة الواردة في نظام روما الأساسي، بما في ذلك في التفتيش والتقييم.

الميسر: السيد أكبر خان (المملكة المتحدة)

التعاون (القرار ICC-ASP/8/RES.2)

طلبت الجمعية إلى المكتب أن يعين ميسراً، وأوصت المحكمة والمنظمات غير الحكومية بأن تنظر، بالتشاور الوثيق مع الدول الأطراف، في القضايا المحددة في القرار، بما في ذلك في الطرق المتاحة لمواصلة تعزيز الدعم العام والدبلوماسي للمحكمة باعتبارها من المسائل ذات الأولوية.

المنسق: السفير إيف هايسندونك (بلجيكا)

تعزيز المحكمة والجمعية (القرار ICC-ASP/8/RES.3)

تنطوي أحكام هذا القرار «الجامع» على خطوات لتعزيز خطة العمل الرامية إلى تحقيق العالمية لنظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً ولمواصلة عمل الجمعية بشأن التمثيل الجغرافي المتكافئ والتوازن الجنساني في تعيين الموظفين وبشأن الدول الأطراف المتأخرة عن تسديد اشتراكاتها. وأنشأت الجمعية كذلك مكتب اتصال في المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

الميسر: السيد إيمانويل بيشيه (سويسرا)

المساعدة القانونية (القرار ICC-ASP/8/RES.3)

دعت الجمعية المحكمة، فيما يتعلق بتقييم العوز، إلى أن تقدم إليها في دورتها التاسعة تقريراً بشأن استصواب وضع عتبات مطلقة للممتلكات التي لا يجوز تقديم مساعدة قانونية في حالة تجاوزها.

الميسر المعني بالمساعدة القانونية للضحايا (على اليسار): السيدة يولندا دواريكا (جنوب أفريقيا)
الميسر المعني بالمساعدة القانونية للدفاع (على اليمين): السيدة ماري – شارلوت ماكينا (أستراليا)

الزيارات الأسرية للمحتجزين المعوزين (القرار ICC-ASP/8/RES.4)

قررت الجمعية أنه يجوز للمحكمة أن تقدم على أساس مؤقت وإلى حين إنشاء نظام طوعي لتمويل الزيارات الأسرية الدعم بشكل جزئي أو كامل للزيارات الأسرية للمحتجزين المعوزين في حدود مبلغ تحدده الجمعية في سياق الموافقة على الميزانية البرنامجية.

الميسر: السيدة ميا أرو – سانشيز (فنلندا)

المباني الدائمة للمحكمة (القرار ICC-ASP/8/RES.5)

أحاطت الجمعية علماً بقرار لجنة الرقابة المعنية بالمباني الدائمة الذي يدعو إلى منح عقد التصميم المعماري لشركة Schmidt Hammer Lassen Architects، رهناً بتوصل المفاوضات مع فريق التصميم المختار بشـــأن أحكام وشروط العقد إلى نتيجة مرضية.

الرئيس: السفير لين باركر (المملكة المتحدة)

من اليسار:
صاحب السمو الملكي الأمير زيد رعد زيد الحسين، رئيس وفد الأردن، الذي أدار المناقشات بشأن جريمة العدوان، والسيد رينان فيلاسيس، مدير أمانة الجمعية.

المنسقون:
السيدة ستيلا ك. أورينا (كنيا)
والسيد مارسيلو بولكيه (البرازيل)

المؤتمر الاستعراضي (القرار ICC-ASP/8/RES.6)

قررت الجمعية أن يعقد المؤتمر الاستعراضي في كمبالا، أوغندا، في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيو ٢٠١٠، لمدة عشرة أيام من العمل، للنظر في بندين أساسيين:

(أ) التعديلات المقترحة لنظام روما الأساسي

- إمكانية حذف المادة ١٢٤ من النظام الأساسي، التي يجوز بموجبها لأية دولة طرف جديدة أن تعلن عدم قبولها اختصاص المحكمة فيما يتعلق بجرائم الحرب التي يزعم أنها ارتكبت على يد مواطنيها أو داخل أراضيها لمدة سبع سنوات؛
- تعريف جريمة العدوان، وشروط ممارسة المحكمة لاختصاصها بشأنها، ومشروع النص المتعلق بأركانها؛
- إضافة استخدام بعض الأسلحة السامة والطلقات المتمددة إلى جرائم الحرب المبينة في المادة ٨ من النظام الأساسي.

(ب) تقييم العدالة الجنائية الدولية عن طريق التركيز على أربعة مواضيع وهي:

- التكامل (الدانمرك وجنوب أفريقيا)؛
- التعاون (أيرلندا وكوستاريكا)؛
- أثر نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة (شيلي وفنلندا)؛
- السلام والعدالة (الأرجنتين وجمهورية الكنغو الديمقراطية وسويسرا).

وقررت الجمعية كذلك إنشاء فريق عامل لينظر، اعتباراً من دورتها التاسعة، في جملة أمور منها سائر التعديلات التي اقترحت في الدورة الثامنة لإدخالها على نظام روما الأساسي .

وفضلاً عن ذلك، طلبت الجمعية إلى المكتب أن ينظر في قضية تعزيز إنفاذ القرارات الصادرة عن المحكمة وأن يقدم قرار مقترحاً لينظر فيه المؤتمر الاستعراضي.

نائب الرئيس زاكاري د. موباري – مويتا (كنيا)، الذي أدار جلسة من جلسات الدورة الثامنة.

مسألة تنفيذ أحكام السجن التي سينظر فيها المؤتمر الاستعراضي

النرويج

أن يتخذ المؤتمر الاستعراضي قراراً بشأن ما يلي

أن ينفذ الحكم أيضاً في مرافق الاحتجاز التي توفرها الدولة المعيّنة من قبل المحكمة أو إحدى المنظمات أو الترتيبات أو الوكالات، الدولية أو الإقليمية

لتحقيق هذا الغرض، ينبغي للدول أن تسعى بنشاط، مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية المعنية، إلى تعزيز التعاون الدولي على جميع الأصعدة، خاصة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

ويطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يبلغ جميع الأعضاء في الأمم المتحدة بهذا القرار، وذلك لضمان أن تؤخذ الأهداف المذكورة أعلاه في الحسبان أثناء إعداد وتنفيذ برامج المساعدة في البنك الدولي والمصارف الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجميع الوكالات الوطنية ومتعددة الأطراف ذات الصلة

التعديلات المقترحة للمادة ٨ من نظام روما الأساسي، التي سينظر فيها المؤتمر الاستعراضي

بلجيكا
أن يضاف إلى الفقرة ٢ (هـ) من المادة ٨ ما يلي:

'١٧' استخدام السموم والأسلحة المسممة؛

'١٨' استخدام الغازات الخانقة أو الأسلحة السامة أو غيرها من الغازات وجميع ما في حكمها من السوائل، أو من المواد أو الأجهزة؛

'١٩' استخدام الرصاصات التي تتمدد أو تتسطح بسهولة داخل الجسم البشري، مثل الرصاصات ذات الأغلفة الصلبة التي لا تغطي كامل جسم الرصاصة أو الرصاصات المخزقة الغلاف

التعديلات التي ينبغي النظر فيها أثناء الدورة التاسعة للجمعية

دول الاتحاد الأفريقي الأطراف في نظام روما الأساسي
تعديل المادة ١٦ من نظام روما الأساسي ليجوز للدول المختصة بحالة من الحالات المعروضة على المحكمة أن تطلب إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تأجيل المسألة قيد البحث طبقاً لما تنص عليه هذه المادة. وإذا لم يبت مجلس الأمن في الطلب المقدم من الدولة المعنية خلال ستة أشهر من تاريخ استلام الطلب، يجوز للطرف الذي قدم الطلب أن يطلب إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولية مجلس الأمن بموجب المادة ١٦ بما يتماشى مع القرار ٣٧٧ (د - ٥) الصادر عن الجمعية العامة («متحدون من أجل السلام»).

السفير بيتر غوسن (جنوب أفريقيا) الذي عرض التعديلات التي اقترحتها دول الاتحاد الأفريقي الأطراف في نظام روما الأساسي.

بلجيكا
أن يضاف إلى قائمة جرائم الحرب الواردة في الفقرتين ٢ (ب) و(ه) من المادة ٨ استخدام العوامل والتكسينات والأسلحة والمعدات ووسائل الإيصال كما تعرفها اتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ والأسلحة الكيميائية كما تعرفها اتفاقية الأسلحة الكيميائية؛ والألغام المضادة للأفراد كما تعرفها اتفاقية حظر الألغام؛ والأسلحة كما يعرفها البروتوكولان الأول والخامس من الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة.

المكسيك
تعديل الفقرة ٢ (ب) من المادة ٨ لتشمل استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها كجريمة حرب.

هولندا
تعديل المادة ٥ لتشمل جريمة الإرهاب.

ترينيداد وتوباغو وبليز
تعديل المادة ٥ لتشمل جريمة الاتجار الدولي بالمخدرات.

المشاورات غير الرسمية التي عقدت بشأن الورقة التي ستساهم بها اليابان في المؤتمر الاستعراضي

استضافت حكومة اليابان في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ اجتماعاً بشأن الورقة التي ستساهم بها اليابان في المؤتمر الاستعراضي والمتعلقة بقائمة البنود الرامية إلى تعزيز العالمية والفعالية والاستدامة للأنشطة المقبلة للمحكمة.

ووفرت المشاورات غير الرسمية، التي اجتذبت ما يزيد على ١٠٠ ممثل عن الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني ممن شاركوا في الدورة الثامنة، الفرصة لتحديد القضايا التي يجب تناولها في المؤتمر الاستعراضي، من أجل تحقيق وتعزيز العالمية لنظام روما الأساسي ومبدأ التكامل، وإضفاء المزيد من الكفاءة والفعالية على الإجراءات والأعمال التي تقوم بها المحكمة والقابلية للمساءلة عنها من خلال جملة أمور منها تسريع الإجراءات المتعلقة بالمحاكمات وإحاطة الدوائر علماً بالآثار المالية للقرارات القضائية وتحسين تنظيم وإدارة المحكمة.

ويمكن استغلال الفترة السابقة لمؤتمر «كمبالا» لإجراء المزيد من المشاورات والتركيز على قضايا التقييم من خلال أعمال الفريقين العاملين في نيويورك ولاهاي.

السيد ماساتاكا أوكانو (إلى اليسار)
مدير شعبة الشؤون القانونية الدولية، مكتب الشؤون القانونية الدولية في وزارة الشؤون الخارجية لليابان، وقد رأس المشاورات غير الرسمية
إلى اليمين
السيد شوتوكو هابوكاوا، والسيد جان هاسيبي والسيد يوشيكي أوغاوا من الوفد الياباني

موافقة الجمعية على الميزانية البرنامجية لعام ٢٠١٠

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٠
(القرار ICC-ASP/8/RES.7)

أقرت الجمعية ميزانية تبلغ نحو ١٠٣ ٦٠٠ ٠٠٠ يورو لعام ٢٠١٠، كما اعتمدت ملاكاً للموظفين قوامه ٧٦٨ موظفاً (٣٩٥ منهم من الفئة الفنية و٣٧٣ من فئة الخدمات العامة). وحددت الجمعية عتبة صندوق الطوارئ عند ٧ ملايين يورو، وستنظر في تحديد موارد الصندوق إذا قل رصيده عن ذلك الحد.

المنسق: السفير فرانسيسكو خوزيه أغيلار أوربينا (كوستاريكا)

الوحدة = 1000 يورو

إجمالي الميزانية البرنامجية

(الوحدة = ١٠٠٠ يورو)

ولا يشمل هذا الجدول
– صندوق رأس المال العامل (٧ ٤٠٦,٠ يورو)
البرنامج الرئيسي الرابع – تشمل الميزانية، التي اعتمدتها جمعية الدول الأطراف لعام ٢٠١٠، ما يلي:
– ميزانية المؤتمر الاستعراضي (١ ١٠٠,٠ يورو)

البرنامج الرئيسي	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٠	مقترح لجنة الميزانية و المالية ٢٠١٠	اعتمدتها جمعية الدول ٢٠١٠
الهيئة القضائية – MP- I	€ 10,501.1	€ 10,462.7	€ 10,743.7
مكتب المدعي العام – MP- II	€ 27,087.6	€ 26,828.3	€ 26,828.3
قلم المحكمة – MP- III	€ 60,222.6	€ 59,467.8	€ 59,631.1
أمانة جمعية الدول الأطراف – MP- IV	€ 3,150.2	€ 4,121.1	€ 4,272.8
أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا – MP- VI	€ 1,432.3	€ 1,217.5	€ 1,221.6
مكتب مشروع المباني الدائمة – MP- VII.1	€ 586.3	€ 584.2	€ 584.2
– البرنامج الرئيسي السابع – MP- VII.5	€	€	€ 341.6
المجموع	€ 102,980.1	€ 102,681.6	€ 103,623.3

الميزانية التي اعتمدتها جمعية الدول الأطراف للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٠

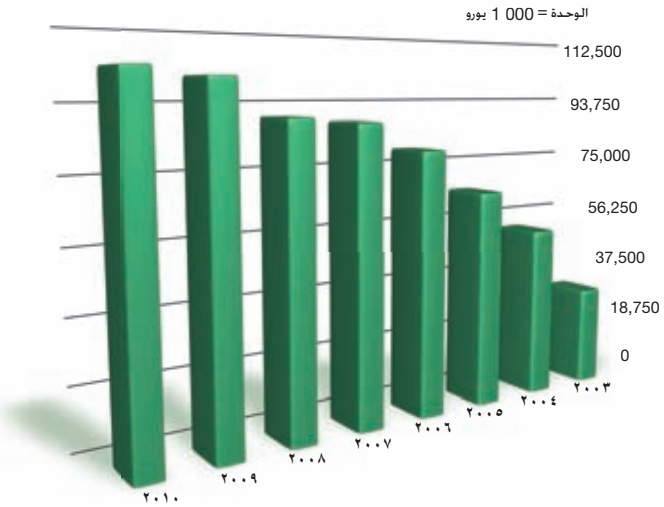

الميزانية لكل برنامج رئيسي

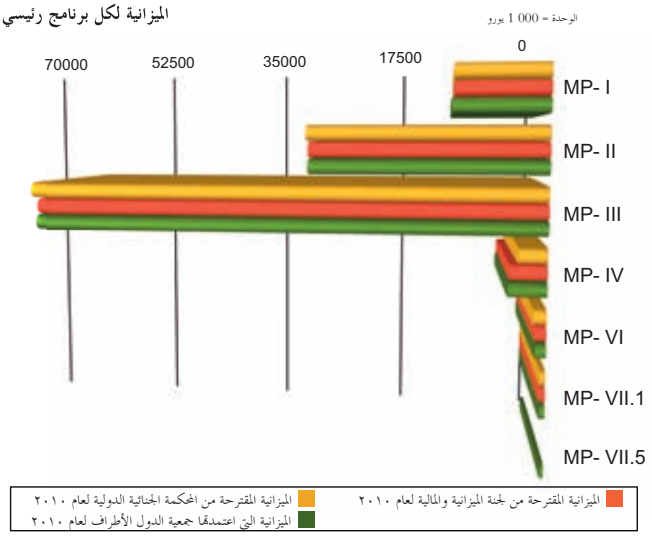

خطة العمل : أرقام

عدد الدل الأطراف التي أجابت على ما يلي

– طلب أمانة جمعية الدول الأطراف بتوفير المعلومات من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠٠٩	٥٠
– مباشرة على طلب أمانة جمعية الدول الأطراف بتوفير المعلومات في عام ٢٠٠٩	٢٧
– استبيان جمعية الدول الأطراف لعام ٢٠٠٩	١٣

عدد الدول التي قدمت معلومات بشأن

– التنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني	٢٩
– النص الكامل أو الجزئي للتشريع التنفيذي لنظام روما الأساسي	٤
– الخطط الرامية إلى تعزيز العالمية والمساعدتين الفنية والمالية	٢٤

عدد الدول التي قدمت معلومات بشأن

– تأجيل تنفيذ نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني	١٥
– التصديق على الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها	١٠
– الاتفاقات الثنائية مع المحكمة بشأن إنفاذ أحكام السجن	٦
– الاتفاقات الثنائية مع المحكمة بشأن إعادة توطين الشهود	٥

خطة عمل جمعية الدول الأطراف

في عام ٢٠٠٦، اعتمدت الجمعية خطة عمل من أجل تحقيق العالمية لنظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً (القرار ICC-ASP/5/Res.3، المرفق الأول). والخطة التي تبين التدابير التي ينبغي أن تتخذها الدول الأطراف وأمانة الجمعية والمحكمة، يقوم الفريق العامل في نيويورك بتحديثها سنوياً. وخطة العمل تركز أساساً على جملة أمور منها:

– عالمية نظام روما الأساسي؛
– تنفيذ أحكام النظام الأساسي ذات الصلة في التشريعات الوطنية المعنية؛
– التعاون الكامل مع المحكمة؛
– التصديق على الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها وتنفيذه؛
– المحكمة من خلال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛

وتدعو الخطة كذلك إلى عقد مؤتمرات وحلقات دراسية بشأن هذه المواضيع ودعمها، وإلى تحديد نقاط اتصال وطنية لهذه الأغراض.

الفريق المعني بخطة العمل

تناول الفريق المعني بخطة العمل الذي أنشأته أمانة الجمعية في الدورة الثامنة تجربة التصديق على نظام روما الأساسي الناجحة في شيلي؛ وما تقدمه أمانة الكمنولث من مساعدة فنية وتعزيز للقدرات؛ بما فيها واضعو مشاريع التشريعات؛ ومشروع القانون التنفيذي الذي استخدم على نطاق واسع في دول الكمنولث؛ والمساعدة التي يمكن أن تقدمها لجنة الصليب الأحمر الدولية بشأن تعريف الجرائم على الصعيد الوطني وتنفيذ الالتزامات الدولية فيما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي. وقدم ممثلو المنظمات غير الحكومية في الفريق توصيات بشأن عمليات التنفيذ الوطنية، بما في ذلك بشأن حذف التفرقة بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية؛ وأهمية إدراج المسؤولية الجنائية الفردية بغض النظر عن الصفة الرسمية؛ علاوة على ضرورة المتابعة في هذه البلدان حيث يوجد دافع سياسي قوي لاعتماد التشريعات التنفيذية.

من اليسار:
السفير كلوديو ترونكوسو، مدير الشؤون القانونية، وزارة الشؤون الخارجية لشيلي؛ والسيد أكبر خان، مدير شعبة الشؤون القانونية والتشريعية، أمانة الكمنولث؛ ومدير الحلقة، السيدة إيفا سوركوفا، الميسرة المعنية بخطة العمل، والمستشارة القانونية للبعثة الدائمة لسلوفاكيا لدى الأمم المتحدة.

من اليسار:
السيدة إيفا سوركوفا، مديرة الحلقة، والسيدة آن لا روزا، المستشارة القانونية، لجنة الصليب الأحمر الدولية؛ السيد جوناثان أو دونوهو، المستشار القانوني بشأن العدالة الدولية، منظمة العفو الدولية؛ والسيد ديفيد دونات كاتين، مدير برنامج القانون الدولي وحقوق الإنسان، وبرلمانيون من أجل عمل عالمي.

التغذية المرتدة

يرجى إرسال تعليقاتكم وآرائكم بشأن النشرة الإخبارية على عنوان البريد الإلكتروني التالي:
asp@icc-cpi.int

مقابلة مع صاحب السعادة السيد كريستيان ويناويسير، رئيس جمعية الدول الأطراف

السفير كريستيان ويناويسير، رئيس جمعية الدول الأطراف من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠، والممثل الدائم لليختنشتاين لدى الأمم المتحدة، والرئيس السابق للفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان (من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨).

كيف ترى نتيجة الدورة الثامنة للجمعية وسماتها البارزة؟

هذه هي النتيجة المرجوة والتي عكفنا على تحقيقها. وأنا سعيد خاصة لاتخاذ جميع القرارات اللازمة للمؤتمر الاستعراضي، وأعتقد أنها قرارات جيدة. وقد اتخذنا كذلك قرارات هامة بشأن المباني الدائمة، ومكتب الاتصال في أديس أبابا، وبشأن إنشاء آلية رقابة مستقلة. وكانت هذه الدورة متخمة بالمواد وأنا راض عنها تماماً. ويمكن دائماً إدخال تحسينات على سير العمل، فيمكن على سبيل المثال تحسين المناقشات بشأن الميزانية.

ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها نظام روما على الصعيدين الخارجي والداخلي؟

إن المحكمة تعمل بشكل كامل الآن، لكننا كدول أعضاء لا نزال نكافح من أجل التوصل إلى أفضل السبل لدمجها في عمل سائر المنظمات والهيئات الدولية. وعلينا أن نخلق فهماً أعمق عن توافق الآراء بشأن مكافحة الإفلات من العقاب – وهذا التوافق موجود حتى بين الدول التي لم توقع على نظام روما الأساسي بعد – وعن كون المحكمة الركن الأساسي لهذا المجهود المشترك. ويتيح المؤتمر الاستعراضي فرصة كبيرة للمضي قدماً بفكرنا وأنشطتنا بشأن بعض التحديات الأساسية مثل التكامل والسلام والعدالة. ويحتاج التعاون إلى دفعة إلى الأمام، فهناك الكثير من أوامر القبض التي لم تنفذ حتى الآن، وبعضها معلق منذ عدة سنوات. وفي الختام، هناك التحدي الخاص بالعالمية، وهو هدف طموح للغاية ويجب أن يبقى نصب أعيننا.

بصفتك أحد المشاركين في وضع نظام روما الأساسي في عام ١٩٩٨، ما رأيك في تطور المحكمة؟

ثمة عدد من التطورات غير المتوقعة فيما يتعلق بالتطبيق العملي للمعاهدة. وأبرز مثال على ذلك هو ممارسة «الإحالات الذاتية» التي لم نأخذها في الحسبان عند التفاوض بشأن النظام الأساسي. بيد أن أهم ما يذكر هو أن النظام الأساسي يقدم إطاراً قوياً جداً، وهو معاهدة جيدة للغاية. وهذا ينعكس في قلة التعديلات المقترح تقديمها لدورة كمبالا. وقد نشهد في المستقبل بعض التعديلات على الإجراءات القضائية وعلى مسائل الانتخابات، إلخ، لكن ما يدعو إلى الارتياح هو مستوى الثقة في النظام الأساسي وتطبيقه العملي.

بنظرة إلى الوراء، ما الذي كان يمكن في رأيك القيام به بشكل مختلف في روما عام ١٩٩٨ من أجل تحسين عمل المحكمة وجمعيتها؟

كان من الممكن النص بمزيد من الوضوح على بعض الأحكام التي تنظم العلاقة بين الأجهزة، وكان سيؤدي ذلك إلى تلافي، أو على الأقل تخفيض، بعض المناقشات بشأن التنظيم وبالتالي إلى ادخار الوقت والموارد والطاقة. وتنظم أعمال الجمعية عموماً القرارات المتخذة بعد اعتماد النظام الأساسي، وأنا لا أرى لزوماً لإدخال تعديلات على أحكام النظام الأساسي في حد ذاتها.

ما الذي يمكن القيام به للمضي قدماً في طريق العالمية؟

الأمر الأهم هو وجود محكمة تتحدث جودتها عن نفسها، وذلك عن طريق الوفاء بأعلى معايير الاستقلال والاجتهاد القضائيين، وكذلك بأعلى معايير الإدارة. وعلاوة على ذلك، فإن التعريف بالمحكمة أمر أساسي. وينبغي أن نواجه سوء الفهم القائم بشأن المحكمة وأن نوضح المقصود من نظام روما الأساسي – ونبين للدول أن الانضمام إلى نظام روما الأساسي هو في مصلحتها حقاً. فكل دولة في العالم هي طرف بالفعل في هذا المشروع المشترك الرامي إلى وضع حد للإفلات من العقاب، إذ إن المحكمة الجنائية الدولية تستمد اختصاصها من نظام روما الأساسي ومن ميثاق الأمم المتحدة على حد سواء. بيد أن الدول الأطراف فقط هي المشمولة بحماية المحكمة. وأخيراً، يمكننا أن نوضح سبل التعامل مع بعض المشاكل الأكثر صعوبة التي تواجهها الدول في التصديق على النظام الأساسي (مثل الحصانات).

كيف ترى عودة الولايات المتحدة للمشاركة في أعمال الجمعية، وقد وضح ذلك في مشاركتها كمراقب بعد مرور ثماني سنوات من الغياب عن الاجتماعات المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية؟

مشاركة الولايات المتحدة، في تقديري، هي بالتأكيد تطور إيجابي رحبت به جميع الدول الأطراف. ومع ذلك، من المهم عدم خلق توقعات غير واقعية، فإن ثماني سنوات من الغياب هي فترة طويلة والمناقشات الداخلية في الولايات المتحدة لم تبدأ بعد.

ما هي الاتصالات التي دارت بينك وبين إدارة أوباما من أجل دعم هذه العملية؟

لقد قمت باتصالات منتظمة مع ممثلين عن الإدارتين الأمريكيتين الحالية والسابقة على حد سواء، وقد دعيت لإلقاء كلمة أمام فريق العمل التابع للجمعية الأمريكية للقانون الدولي، الذي أنشئ لتقديم المشورة للإدارة الجديدة بشأن سياستها المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية. وقد سافرت إلى واشنطن العاصمة في العديد من المناسبات وسأواصل القيام بذلك. وفي أثناء جمعية الدول الأطراف السابقة قمت بالعديد من الاجتماعات الثنائية مع وفد الولايات المتحدة.

هل الدول الأطراف راضية عن طريقة تطبيق الأجهزة الثلاثة لمبدأ «المحكمة الواحدة»؟

إن الدول الأطراف والأجهزة ذاتها تؤيد مبدأ «المحكمة الواحدة» تأييداً كاملاً، وبذلك فإن لدينا توافقاً في الآراء في هذا الصدد. وثمة حيز لإدخال تحسينات على تطبيقه عملياً.

بعد مرور سبع سنوات ونصف السنة على دخول النظام الأساسي حيز النفاذ، هل لا تزال المحكمة مؤسسة «حديثة العهد» تمر بمرحلة التكوين؟

يتوقف الأمر على الجوانب التي نتحدث عنها. ففيما يتعلق بالإجراءات الداخلية والآليات وأساليب العمل فإن مرحلة طفولة المحكمة ينبغي أن تكون قد انتهت وأن تكون كل تلك الأمور قد استقرت تماماً. أما بخصوص العمل القضائي للمحكمة، فإننا في الواقع لم نمر بدورة قضائية كاملة بعد، فلم نشهد اختتام محاكمة، ناهيك عن عمليات الاستئناف. وبهذا المعنى فإن المحكمة في الواقع لا تزال مؤسسة شابة.

ما هو تقييمك للعلاقة بين الجمعية والمحكمة، بما في ذلك للعلاقة مع الفريقين العاملين التابعين للمكتب؟

تتحلى العلاقة عموماً بالحكمة والدينامية والإيجابية. وتجري بيننا اتصالات غير رسمية متكررة جداً والتعاون بيننا جيد للغاية. وكان هناك بالطبع عدد من نقاط الاختلاف والنزاع، خاصة فيما يتعلق بمواضيع معينة (مثل الزيارات الأسرية للمحتجزين المعوزين وآلية الرقابة المستقلة)، ولكن هذا الأمر كان متوقعاً. ومن المرجح أن تصبح مهام الجمعية الرقابية أكثر أهمية في المستقبل ونحن في حاجة إلى هذه العلاقة الممتازة في العمل من أجل المضي قدماً لتحقيق فهم مشترك. ويجب أن يظل الاستقلال القضائي للمحكمة مقدساً دائماً.

هناك بعض المجالات التي أهملت فيها المحكمة على ما يبدو دور الجمعية في صنع السياسات والتشريعات – مثل مسألة قرار الرئيس المؤرخ ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٩ بشأن تمويل الزيارات الأسرية للمحتجزين المعوزين. وبالنظر إلى المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي التي تحدد الاختصاص الرقابي للمحكمة، هل هناك حاجة إلى مزيد من التوضيح للدور الذي ينبغي أن تقوم به أجهزة المحكمة من أجل تسليط الضوء على التسلسل الهرمي الواجب للقواعد التي ينبغي أن تسود، فيكون النظام الأساسي على قمة هرم كلسن، تليه قرارات الجمعية، بما فيها للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ثم تأتي في المستوى الثالث القواعد التي تضعها المحكمة؟

لم ينظم النظام الأساسي كل شيء بالتفصيل – وذلك أمر جيد – ولذلك على الجمعية والمحكمة التوصل إلى فهم مشترك لمهام الرقابة، وذلك أمر جوهري وهو أحد مهامنا الرئيسية للأشهر القادمة. وسيكون هناك اختلاف في الرأي، لكنني واثق بأننا سنتوصل إلى تفاهم سيوفر علاقة حكيمة ومتوازنة بيننا.

كيف يمكن للجمعية أن تساعد المحكمة على تحسين هياكلها التنظيمية وفاعليتها؟

تتوقع الدول الأطراف وجود هيكل تنظيمي واضح وقادر على العمل، وذلك من أجل الصورة العامة للمحكمة والاستخدام الأمثل لمواردها. وقد نَقَلتُ ذلك بوضوح إلى رؤساء الأجهزة، وأوضحت ذلك أيضاً لأجهزة المحكمة المعنية بهذه العملية. ويمكنني، أنا – أو الجمعية – أن نقدم المساعدة عند الطلب، لكننا نتفق جميعاً على أن المحكمة نفسها مسؤولة عن هياكلها التنظيمية، وذلك بالطبع استناداً إلى الأحكام الواردة في نظام روما الأساسي.

ما هو الدور الذي يضطلع به المكتب في هيكل جمعية الدول الأطراف وما قدر ديناميته مقارنة بالفريقين العاملين التابعين له؟

يضطلع المكتب بدور هام بين دورات جمعية الدول الأطراف، وذلك في الإعداد للدورات، وبصفته آلية للفحص، في إطلاع الدول الأطراف بالتطورات ومشاركتها فيها. وبالتالي فإن دوره يختلف اختلافاً كبيراً عن دور الفريقين العاملين اللذين يركزان على مواضيع جوهرية معينة، في حين يعمل المكتب كلجنة توجيهية.

هل تُخَصَّصُ أدوار معينة لأعضاء المكتب؟

لقد تولى العديد من أعضاء المكتب أدواراً معينة كمنسقين وميسرين، لاسيما في إطار الفريق العامل في نيويورك.

كيف يُنظَر إلى المحكمة الجنائية الدولية في المقر الرئيسي للأمم المتحدة؟

مقابلة مع السيد روجر ميراندا غوميز، الأمين التنفيذي، ورئيس منتدى رؤساء الأجهزة التشريعية لبلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، والسيد سانتياغو ريفاس لوكلير، المستشار برئاسة المجلس الوطني لنيكاراغوا (نيسان/أبريل ٢٠٠٩) © PGA.

تتمتع المحكمة بدعم كبير، والأهم هو أن ثمة التزام قوي من جانب الأمين العام بان كي مون تجاه المحكمة وتجاه قضية العدالة الجنائية الدولية. وتضطلع المحكمة الجنائية الدولية كذلك بدور حاسم في المناقشات بين الدول، على الأقل بشأن الأوضاع في أي بلد مختار. غير أننا نواجه أيضاً تحديات جدية. فإن الفهم للمحكمة ولعملها غير كاف وهو محدود للغاية أحياناً في أماكن غير متوقعة. ولهذا السبب، ولأسباب أخرى، فإن المحكمة غير موجودة بشكل دائم في المناقشات الحكومية الدولية، وينبغي أن تعمل المحكمة على وجود مكان ودور للعدالة في إطار الأولويات الأخرى التي نسعى إليها في الأمم المتحدة. وعوضاً عن ذلك، يمكن استخدام المصطلح الدارج وهو «تعميم» المحكمة الجنائية الدولية الذي يعد أحد التحديات الرئيسية في المستقبل.

ما هي توقعاتك للمؤتمر الاستعراضي؟

يحدوني الأمل في أن تُجرى مناقشات سياسية إيجابية وأن تكون المشاركة على مستوى رفيع. وينبغي أن يكون للمؤتمر الاستعراضي دور محفز وأن يمضي بالخطاب السياسي بشأن العدالة الجنائية الدولية إلى المستوى التالي، وبالتالي المضي قدماً في مكافحة الإفلات من العقاب، وهذا هو الهدف الأهم للمؤتمر، وبالتأكيد أنا آمل في تحقيق نتيجة إيجابية بشأن التعديلات.

الرئيس ويناويسير (في الوسط) يرأس اجتماعاً من اجتماعات المكتب.
إلى اليسار:
السيدة إزابيل فروميلت والسيد ستيفان باريغا، من وفد ليختنشتاين.
إلى اليمين:
السيد رينان فيلاسيس والسيدة سيني لينده، من الأمانة.

بما أنك رأست فريق العمل الخاص المعني بجريمة العدوان لعدة سنوات، ما درجة تفاؤلك بشأن التوصل إلى اتفاق في كمبالا بشأن التعريف وشروط ممارسة المحكمة لاختصاصها في الجريمة؟

لقد أحرزنا تقدماً على مدى السنوات الماضية، واعتقد القليلون أنه ممكن عندما شرعنا في عملنا. وهناك تأييد كبير لمشروع التعريف ونعمل بالتالي على قاعدة راسخة. أما المسألة المتبقية فهي الأصعب بالتأكيد وتتطلب إرادة سياسية من الدول الأطراف. وأنا أعتقد أن لدينا فرصة جيدة، لكن علينا أن نعمل بإصرار على استغلالها.

من المعروف عنك أنك نشط في تعزيز المحكمة عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء، فكيف تُنَسِّق جهودك ورحلاتك مع جهود ورحلات أجهزة المحكمة الثلاث؟

أنا على اتصال منتظم مع أجهزة المحكمة الجنائية الدولية – لتنسيق أنشطتنا والرحلات التي نقوم بها أيضاً. ففي حين أن جميع تلك الأنشطة تخدم بالتأكيد غرض تعزيز المحكمة، فإن مهامنا وأنواع الأنشطة التي نضطلع بها في مسارنا تختلف اختلافاً كبيراً.

تضم البعثة الدائمة لليختنشتاين عدداً قليلاً من الموظفين، إلا أنها نشطة بشكل غير معقول في الكثير من المسائل، فهل هناك توضيحات خاصة لهذه الفاعلية؟

أشكرك على هذه المجاملة. فنحن لدينا مجموعة واضحة ومحددة من الأولويات المترابطة فيما بينها، والأهم من ذلك هو أنه على الرغم من أن لدينا عدداً قليلاً من الموظفين، فإنهم على درجة عالية من الكفاءة والتفاني والجدية في العمل.

الملامح الشخصية:

الفترات الرئيسية من اليوم العادي:
البدء مبكراً هو أمر جوهري.
وإن أمكن، القيام ببعض الأنشطة البدنية.
وسائل التسلية المفضلة:
السفر والقراءة والرياضة.
الأفلام الحديثة التي يوصي بمشاهدتها:
White Ribbon (لم أشاهده، لكنه رائع قطعاً لما أسمعه عنه)، وUp.
الكتاب الذي يقرأه في الوقت الراهن:
Roberto Bolaño, *Savage Detectives*؛
Vali Nasr, *Forces of Fortune*؛
David Foster Wallace,
Consider the Lobster.
المطاعم المفضلة في نيويورك:
Gramercy Tavern،
Blue Ribbon Sushi.
التوقعات لفرق كرة القدم التي ستتأهل إلى ربع نهائي كأس العالم في جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٠:
أتوقع أن تتأهل جنوب أفريقيا وألمانيا والبرازيل وأسبانيا وإيطاليا، وأتمنى أن تتأهل الكاميرون والدانمرك وبعض الفرق الصغيرة المثيرة.

لقاء مع الشيخ علي بن صالح الصالح، المتحدث باسم مجلس شورى البرلمان البحريني (آذار/مارس ٢٠٠٩) © PGA.

المباراة الدبلوماسية لعام ٢٠٠٩

© Harper Willat

نظمت «مباراة دبلوماسية» في نيويورك في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لدعم منظمة «اللعب ٣١» وهي منظمة غير حكومية تستخدم قوة التوحيد في كرة القدم للتقريب بين الأشخاص الذين فرقت بينهم النزاعات المسلحة. وقد قاد فريقي سفراء الأمم المتحدة الرئيس ويناويسير والسفير هيرالدو مونيوز، الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة. واستهلت المباراة الممثلة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالأطفال في الصراع المسلح، السيدة راديكا كوماراسوامي. وشارك الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون في أعمال كل من الفريقين. (http://www.play31.org)

مقابلة مع صاحب السعادة السفير خورخي لوموناكو ، نائب رئيس جمعية الدول الأطراف

السفير خورخي لوموناكو، نائب رئيس جمعية الدول الأطراف من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٠ ، ومنسق الفريق العامل التابع للمكتب في لاهاي، وسفير المكسيك لدى هولندا.

بصفتك نائباً لرئيس الجمعية، وكذلك منسقاً للفريق العامل في لاهاي الذي كان مشغولاً للغاية طوال العام في تناول العديد من المواضيع المختلفة. ما الذي ترغب في تحقيقه خلال السنتين المتبقيتين من ولايتك؟

سيتعين على الفريق العامل في لاهاي أن يكيف عمله مع الأعمال المتعلقة بالمؤتمر الاستعراضي، وهو حقاً كم هائل من العمل، وأن يقسم عمله إلى جزأين أولهما يسبق المؤتمر والثاني يليه. وهذا ينطبق على بعض المواضيع المعهود بها إلى الميسرين، ولاسيما على المواضيع الخاصة بأعمال التقييم التي قد تؤدي إلى استنتاجات في بعض المجالات، وتؤدي إلى القيام بعمليات متوسطة وطويلة الأجل في مجالات أخرى. فإذا حققت أعمال التقييم التي ستجري في كمبالا نتائج ملموسة، ليس بالضرورة في شكل استنتاجات، فيمكن أن يناط بكلا الفريقين العاملين في لاهاي ونيويورك ولايات جديدة في الدورة القادمة للجمعية، وبالتأكيد في دورة الجمعية لعام ٢٠١١، وكنتيجة لذلك سيكون على كل فريق أن يعدل عمله وتخطيطه.

وفيما يتعلق بتنظيم الفريق العامل، أنا بصدد وضع شكل جديد له استناداً إلى تجربة هذا العام، فأمنح الميسرين المزيد من الاستقلالية وأبتعد عن جمود الاجتماعات التي يدير فيها الميسر المناقشة، ويبقى المنسق مهمشاً إلى حد ما، فأنا أعتقد أن التغييرات ضرورية لإضفاء المزيد من الكفاءة والفعالية في العمل.

ونحن نطمح كذلك إلى تحسين جودة الحوار بين المحكمة وأعضاء الفريق العامل، بما يعود بالنفع على كل منهما. وفضلاً عن ذلك، يمكن للفريق أن يعكف مع المحكمة على تحسين الحوار فيما بين الأجهزة.

كيف ساهم الفريق العامل في لاهاي في تيسير عمل الجمعية؟

أظهرت السنوات القليلة الماضية أن الميزة الهيكلية للإبقاء على الاتصال المستمر والمنتظم مع مسؤولي المحكمة أدت إلى زيادة عدد المواضيع التي ييسرها الفريق العامل في لاهاي، كما أصبحت الوفود قادرة بشكل متزايد على تخصيص المزيد من الوقت، من حيث الكم والجودة، لعمل المحكمة، بما يؤدي إلى وجود شعور «بالملكية» والالتزام الشخصي بين الوفود. وعلاوة على ذلك، هناك خطر أقل من أن «تشوب» قضايا المنظمات الأخرى عمل الوفود الخاص بالمحكمة. وقد تُمكِن تلك العوامل الهيكلية الفريق العامل في لاهاي، مع مرور الزمن، من تناول عدد من القضايا التي مافتئت تزداد أهمية والتي لا تضم القضايا الأكثر وضوحاً فحسب، بل إنها آخذة كذلك في ضم القضايا الأكثر استراتيجية والأعم والتي تتسم بوزن سياسي هائل والتي أنيطت بنا هنا في لاهاي والتي تناولها الفريق، في رأيي، بطريقة فنية للغاية، مساهماً بذلك في عمل الجمعية.

لديك العديد من الاتصالات مع كبار مسؤولي المحكمة، وربما حتى على أساس أسبوعي. هل تعتقد أن هناك ضرورة لزيادة الحوار بشأن مختلف المواضيع بين المحكمة والأجهزة الفرعية التابعة للجمعية أو الميسر؟

أعتقد، كما ذكرت من قبل، أنه على الرغم من أن جودة وكثافة الحوار بين المحكمة والأجهزة الفرعية التابعة للجمعية عالية، فإنه لا يزال هناك حيز لإدخال تحسينات، فيمكن زيادة كثافة الحوار. وقد أخذت الجمعية تزيد من مشاركتها الاستراتيجية في عدد متزايد من المجالات الخاصة بالأنشطة اليومية للمحكمة، ووجود حوار مفتوح وصادق هو أمر جوهري لها لكي تضطلع بعملها بشكل ملائم. ولن يتمكن الميسرون مثلاً من إحراز تقدم، إذا لم تسهم المحكمة بوجه مناسب في هذا الحوار. ولإحراز تقدم لا بد أولاً من تبادل الأفكار، وبالتالي، يجب تعديل التوقعات طبقاً للواقع.

هل تعتقد أن المحكمة قادرة على أن ترى هذا الجانب من عمل الجمعية وفريقي العمل التابعين لها على أنه يؤثر في استقلالها القضائي؟

أعتقد أن هذه القضية لا وجود لها، وهي تعرض عادة كمعضلة تصنف الأمور حقاً أو باطلاً، وتفوز فيها الجمعية بكل ما تخسره المحكمة. غير أن، هناك مجال لتحسين الحوار والفعالية في المحكمة من دون التأثير بأي شكل كان على الاستقلال القضائي لأجهزتها. وتستطيع الجمعية، بل وعليها في رأيي، أن تضطلع بدور هام في المساهمة بشكل بناء في تحسين عمل المحكمة.

كان هناك تفاعل قليل على ما يبدو مع مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا، بخلاف التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية. كيف يمكن تحسين ذلك، مع الأخذ في الحسبان أن الدول الأطراف هي الجهة الأساسية المساهمة في الصندوق الاستئماني؟

اليد الواحدة لا تصفق، كما يقول المثل. وبالتالي، فإنه من المهم بالنسبة إلى الجمعية أن تشارك بشكل أكبر في عمل الصندوق. وفي العام الماضي اضطلع الفريق العامل في لاهاي بالعمل بحذر ودقة واحترام وسرية، وبذلك تكون الجمعية قد اضطلعت بدورها، عن طريق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، على سبيل المثال، وفي عملية تعيين المديرين التنفيذيين في أمانة الصندوق في المستقبل. وهناك أربعة أعضاء جدد في مجلس الإدارة من أصل خمسة أعضاء، وهي فرصة سانحة لتوثيق الصلة بين الصندوق والجمعية. وعلى الجمعية أن تضطلع بدور حاسم وبنّاء في عام ٢٠١٠، وذلك بالتعاون مع المجلس ومع المدير التنفيذي الجديد المعني بالبرامج الموضوعة لصالح الضحايا من خلال تفاعل غير مسبوق حتى الآن مع الصندوق.

بصفتك مهندساً ورئيساً للجنة المراقبة المعنية بالمباني الدائمة في عام ٢٠٠٨، ما رأيك في نتائج المنافسة على التصميم المعماري التي أعلنت على الجمعية في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؟

هي نتائج عملية طويلة ومعقدة للغاية فحصت خلالها لجنة المراقبة بمسؤولية وكفاءة كبيرتين جميع التفاصيل الفنية لمقترحات كل من المهندسين الثلاثة المختارين، وذلك لكي لا تتخذ مجرد قرار بيروقراطي، بل لتتخذ قراراً استراتيجياً بشأن أي من المشاريع الثلاثة سيكون الأنسب للمحكمة، بالمعنى الأشمل للكلمة. والغرض من الاختيار كان الإبقاء على المشروع الأكثر اتساقاً مع الأهداف المعمارية الفنية مثل التخطيط والميزانية ومعايير أخرى مجردة مثل الجودة المعمارية ومكانة المحكمة.

وتطلبت هذه العملية المعقدة للغاية أنواعاً مختلفة من

الاعتبارات. فإجراءات الاختيار التي اكتملت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر قد تناولت ولبت بشكل مرض الاحتياجات العملية واحتياجات أخرى للمحكمة والجمعية على حد سواء.

هل يمكنك أن توضح رأيك قليلاً بشأن الصورة التي ستعكسها المحكمة في المستقبل؟

منذ البداية كان الهدف من المشروع هو الاستجابة لما يعرف بالمواصفات الفنية، أي القواعد المعينة الخاصة بعدد المكاتب واستخدام المساحة واللوائح المحلية والصيانة وقضايا الترخيص. وكان ثمة هدف إضافي وهو تحويل المبنى إلى نموذج تحذو مدينة لاهاي حذوه ليس من ناحية الجودة المعمارية فحسب، بل وأيضاً يعكس مكانة المحكمة، على غرار قصر العدالة تقريباً الذي يربط الناس مباشرة بينه وبين محكمة العدل الدولية والذي يعد مقصداً أساسياً للسائحين الذين يزورون لاهاي. والهدف كذلك من المبنى الجديد للمحكمة هو أن يصبح مقصداً للسائحين ليس فقط لجودته المعمارية، بل وأيضاً لما تمثله المحكمة للبشرية في مكافحة الإفلات من العقاب.

ويجب أن تتماشى المباني الجديدة كذلك مع المتطلبات الفريدة الأخرى للأمن والشفافية. ومن الضروري بالنسبة إلى المحكمة أن تتحلى بالشفافية في عملية صنع القرار، وذلك لا يعني بالضرورة وجود مبنى زجاجي. فنحن نريد أن يصبح هذا المبنى الحضاري الفريد رمزاً يعكس الكرامة والعدالة من خلال استخدام الحجم والمساحة. وهذه مهمة تطرح تحديات قد لا يكون جميع المهندسين على مستواها. لقد شاركت في مناسبات مختلفة بالفعل في دورات الجمعية وغيرها من الاجتماعات المتعلقة بالمحكمة في نيويورك. فما هو في رأيك صدى الأعمال التي تقوم بها الدول الأطراف في «لاهاي» حيث تتناول البعثات الدائمة طائفة متنوعة من المواضيع؟

أعتقد أن عمل الوفود في لاهاي يجد صدى متزايداً في مداولات الجمعية نظراً إلى جودة وكمية العمل المنجز خلال السنة بغض النظر عن مكان انعقاد الجمعية. ونحن نعلم جميعاً في النهاية أن هناك وفوداً جيدة للغاية في لاهاي ونيويورك على حد سواء، كما نعلم أن الموفدين إلى نيويورك يمكن تعيينهم في لاهاي والعكس صحيح، وبالتالي، لا أعتقد أن ثمة مغزى من إجراء مقارنة بينهم. وسيكون من شأن القرار الممتاز الذي اتخذه الرئيس ويناويسير بتعيين نائبين له في لاهاي ونيويورك يعملان كمنسقين للفريقين العاملين التابعين للمكتب، أن يضمن في نهاية المطاف تقارب الجانبين المكملين لبعضهما في الجمعية. وفي أثناء الدورة الثامنة للجمعية كان هناك تقارب واضح في مواقف الوفود في لاهاي ونيويورك، بغض النظر عن عدد قليل للغاية من الاستثناءات.

إلى أي مدى يساعدك كون المكسيك أحد المساهمين العشرة الأساسيين في ميزانية المحكمة وعضواً في مجلس الأمن في الاضطلاع بعملك؟

أعتقد أن المنصب الأخير أهم من الأول. ولا ينبغي أن يؤدي كون المكسيك أحد المساهمين الأساسيين إلى قدر أكبر أو أقل من المسؤولية أو قدر أكبر أو أقل من الحقوق والالتزامات، وينبغي تطبيق مبدأ «لكل دولة صوت واحد» المعمول به في الأمم المتحدة. وأعتقد أنه من الجوهري تطبيقه بشكل متسق.

والانتماء إلى مجلس الأمن هو امتياز ومسؤولية أمام المجتمع الدولي. وهناك بالتأكيد صلة بين العمل في المحكمة وسائر الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والعمل في مجلس الأمن، فيمكن لعضو مجلس الأمن بالتالي المساهمة في الحوار بشأن هذه القضايا. ولكون المكسيك عضواً في المجلس تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة في المساهمة في دوره في حفظ السلم والأمن الدوليين.

ما الذي يمكن للجمعية وللمحكمة القيام به في رأيك لزيادة عدد الدول الأطراف من منطقة أمريكا الوسطى، حيث لا تزال ثلاث دول من المراقبين؟

إن مواجهة التحدي الخاص ببلوغ العالمية بنظام روما الأساسي هو مسؤولية تقع على عاتق الجمعية والمحكمة على حد سواء. وأنا متردد في التشديد على منطقة معينة أكثر من أخرى، لكن بما أننا نتحدث عن هذه القضية، فالأمر الذي يقلقني هو النقص في تمثيل بلدان أسيا بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم. غير أننا يساورنا القلق بالطبع لكون ثلاث من الدول المجاورة للمكسيك ليست طرفاً في النظام الأساسي.

وفي حالة أمريكا الوسطى، التي ربما تنطبق على مناطق أخرى، فإن أحد أهم التحديات المطروحة هو التصدي لنقص المعلومات وقضية المعلومات المضللة والفهم الخاطئ للمحكمة وما يمكنها ولا يمكنها القيام به. وتستطيع المكسيك بكل تواضع المساعدة في الإجراءات الوطنية لكل دولة على التوالي، كما فعلت على سبيل المثال في حالة شيلي، حيث قوبل استعدادها لتبادل التجارب بحفاوة. ويمكن للمكسيك أن تتبادل الخبرات بشأن إجراءات التصديق مع بلدان أمريكا الوسطى، حيث تسبب فيها العديد من التحفظات والشواغل المشتركة في قدر كبير من سوء الفهم. ومن المهم إعادة التأكيد من جديد للشخصيات البارزة في البلدان التي ليست طرفاً في نظام روما الأساسي أن هذا النظام لا يطبق بأثر رجعي. فهذا الأمر قد يكون غير واضح لكل الدول وخاصة لبعض السياسيين فيها.

ما المجالات التي تعتقد أن المؤتمر الاستعراضي قد يحرز تقدماً جوهرياً فيها؟

لا شك في أن الطاقة والطموحات السياسية ستتركز على إحراز تقدم ملموس بشأن جريمة العدوان وبشأن إدراجها في اختصاص المحكمة. وأصبح من الأيسر قياس التقدم المحرز بشأن جريمة العدوان، عن طريق مثلاً اعتماد تعريف للجريمة. وسيكون من الأصعب قياس نتائج عملية التقييم. ولذلك السبب شددت المكسيك في دورة الجمعية على أهمية تحقيق نتائج جيدة وملموسة وجوهرية. والهدف في بعض المجالات هو تحديد المشاكل المعينة وطرق التصدي لها في المستقبل عوضاً عن إلقاء خطابات سياسية لا تحقق أية نتائج ملموسة.

لا يدخل مقترح المكسيك بإضافة استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها إلى النظام الأساسي ضمن المقترحات التي سينظر فيها في كمبالا، لكنها ستدرج في جدول أعمال الدورة التاسعة للجمعية التي ستعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ما الذي تعتزم المكسيك القيام به لتيسير المناقشات بشأن هذا المقترح؟

كنا نود مناقشة هذا المقترح في المؤتمر الاستعراضي. غير أن المكسيك، مع غيرها من البلدان التي قدمت مقترحات بالتعديل، أدركت أهمية إرسال المقترحات التي حظيت بتوافق في الآراء أو بقبول عام فقط إلى كمبالا.

وقد أدركنا كذلك أن هناك فرصة مفيدة ستتاح قريباً في شكل فريق عامل تابع للجمعية يعنى بالتعديلات المقترحة. وفي عام ٢٠٠٩، تبادلت المكسيك مقترحها مع الدول الأطراف أولاً في نيويورك ثم في لاهاي أثناء الجمعية. وقد واجهت بعض الوفود صعوبات في بناء مواقفها على الميزات المعينة لمقترح المكسيك أو على أسباب رفضها لها أو التعبير بالشكل المناسب عن ما يساورها من قلق بشأن المقترح في حد ذاته عوضاً عن الظروف التي يمكن أن تجرى فيها المناقشات بشأن التعديلات أثناء المؤتمر الاستعراضي الذي سينعقد في كمبالا.

وإذا أثمر شهر كانون الأول/ديسمبر القادم في الجمعية عن

نتائج، فنحن نرى أنه من الضروري إطلاع الدول على المقترح المكسيكي وشرح نطاقه وأهدافه وذلك بغية إجراء حوار جوهري لصالح أو ضد المقترح عندما تبدأ المداولات في الجمعية؛ ولم تجر مثل هذه المداولات في نيويورك أو في لاهاي. وتحاول المكسيك إشراك الدول الأطراف في هذا الحوار بشأن المقترح المقدم. ولا يمكن الدفاع عن قضية ليست مفهومة بصورة جيدة. وهذا الأمر من شأنه أن يسمح بإجراء حوار بشأن مضمون المقترح المكسيكي أو التعديلات الأخرى المقترحة عوضاً عن الجوانب الإجرائية.

في حلقة دراسية عقدت في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي، ذكرت ضرورة النظر في العلاقات بين الجمعية والمحكمة. وبالنظر إلى ما حدث في قضية الزيارات الأسرية للمحتجزين المعوزين وإلى المناقشات بشأن التعاون، كيف يمكن في رأيك إحراز تقدم في هذه القضية؟

لقد وقفت الدول الأطراف إلى جانب المحكمة طوال السنوات السبع تقريباً التي مضت منذ إنشائها وعند نموها واشتداد أزرها. ولقد شاهدنا التطور الإيجابي عموماً للمحكمة على الصعيد المؤسسي. وعلى الصعيد القضائي كان هذا التطور بالتأكيد قوياً للغاية، لكنه لم يكن بنفس قدر التطور على الصعيد المؤسسي.

وهذا بالضبط ما يقدمه ذلك الأمر، أي أنه يتيح فرصة للتوقف والنظر إلى الخلف للاستفادة من الأخطاء والنتائج الإيجابية، لكن فوق كل شيء عن طريق النظر إلى المستقبل. وقد آن الأوان في رأيي للتفكير في العمل الإيجابي المنجز، بالإضافة إلى ما لم ينجز بشكل جيد. وأنا أشير إشارة كاملة إلى الجانب المؤسسي من المحكمة، ولا أشير إلى الإجراءات القضائية التي يوفر لها النظام الأساسي الاستقلال القضائي. ويمكن لهذه العملية من التفكير والاستعراض الموجهة نحو المستقبل أن تتيح الفرص أمام الجمعية من أجل تحسين فاعلية المحكمة والمساهمة في ثباتها المؤسسي وتعزيز «مبدأ المحكمة الواحدة»، وذلك من خلال حوار صادق وبناء ومفتوح.

هل ترى أن هناك مجالاً معيناً يمكن أن تركز عليه عمليات التقييم؟

أوضح المجالات وأكثرها منطقية هي الميزانية التي اضطلعت فيها الدول الأطراف والجمعية بدور حاسم منذ البداية، كما ينص على ذلك النظام الأساسي. وخلال السنوات الماضية وصلنا إلى استنتاج أن هناك مجالات أخرى يمكن للجمعية بل وعليها أن تضطلع بدور هام فيها. وهذا الأمر ينطبق بالتأكيد على المباني الدائمة حيث يفرق بوضوح بين المحكمة كمنتفع بالمبنى والدول الأطراف كملاك له؛ ويمكن تمديد مفهوم الملكية هذا إلى مجالات أخرى من أعمال المحكمة بوصفها مؤسسة.

وربما يكون موضوع الزيارات الأسرية هو المميز للخط الرفيع الفاصل بين المجالات التي يمكن للدول الأطراف بل وعليها أن تشارك فيها والمجالات التي تمثل الميدان الحصري لعمل الأجهزة المستقلة التابعة للمحكمة. وقد رأينا أن هناك حيزاً للمناورة، لكننا رأينا أيضاً أن الخط المذكور رفيع للغاية لكي نتخطاه.

وقد خلقت المحكمة نماذج جديدة في مجالات عديدة. ففي المجال القضائي يجب مراعاة بعض القضايا المبدئية الأساسية مثل عدم التدخل وسيادة الدول. وكدول أطراف، نحن ننشئ توازناً مع المحكمة في هذه المجالات.

ولهذا السبب فأنا أعتقد أن من المهم أن نمضي قدماً سوياً. فقد تختلف الآراء في بعض الأوقات وقد تنشأ بعض التوترات. إلا أنه إذا كان الجميع يوافق بوضوح على هدف نجاح المحكمة الذي يضع حداً للإفلات من العقاب ويحول دون وقوع جرائم جديدة ضد الإنسانية وغيرها من الأفعال الخطيرة، ففي نهاية المطاف سوف نسير جميعاً، كأجهزة تابعة للمحكمة وكدول أطراف، في نفس الاتجاه.

ما هي المواضيع الأساسية المدرجة في جدول أعمالك اليومي؟

بصفتي سفيراً للمكسيك في لاهاي، أنا مسؤول عن مجالين هامين وهما الشؤون الثنائية والشؤون متعددة الأطراف. فعلى الصعيد الثنائي، تتسم العلاقات السياسية مع هولندا بالود والسلاسة، ويمكنها أن تصبح أكثر استراتيجية، ولذلك علينا أن نتكاتف لنتناول القضايا وأوجه القلق والطموحات؛ كما أن علاقاتنا الاقتصادية جوهرية، لكون هولندا هي ثالث أهم مستثمر في المكسيك. وكذلك فإن الأنشطة الثقافية المكثفة التي تضطلع بها السفارة آخذة في النمو.

أما على الصعيد متعدد الأطراف، ينقسم وقتي بين المحكمة الجنائية الدولية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومتابعة الإجراءات في محاكم أخرى، خاصة محكمة العدل الدولية.

من هو المهندس المفضل لديك؟

يعج التاريخ بالمهندسين البارزين؛ لكن يلزم مضي فترة كافية من الزمن، ما يكفي من الوقت لتكون الصدأ على المعادن، لمعرفة ما إذا أصبح المهندس أو عمله كلاسيكياً من عدمه. وقد تؤثر عوامل تتعلق بالطراز السائد في المجتمع في وقت معين، لكن الطابع المعماري السائد سيكون عاكساً لزمانه وتعكس لغته صورة المجتمع الذي يتطور فيه. لذلك فإنني أمتنع عن الحديث عن المهندسين المعاصرين.

ولكل هذه الأسباب أعتقد أن المهندس الذي يترك أثراً كبيراً والذي أفضله هو المهندس المجهول في أية قرية في أمريكا اللاتينية أو في أفريقيا أو آسيا أو أوروبا والذي يستخدم المواد المحلية في البناء، وفقاً لما يقتضيه المناخ والمنظر العام، إلخ، أي المهندس المحلي. ولحسن الحظ، فإن العالم مليء بمثل هؤلاء المهندسين المجهولين من جبال الأنديز إلى الصحراء. وهم على خلاف حاد مع الهندسة المعمارية

السفير لوموناكو، متحدثاً بالنيابة عن وفده، بشأن التعديلات المقترحة للمكسيك
إلى اليسار:
السيد غيوم ميشيل، من البعثة المكسيكية.
إلى اليمين:
السيد مارسيلو بولكيه والسيدة ستيلا أورينا (المنسقان)

الحضرية السلبية التي تحاول أن تبدو على غير حقيقتها، بجلب الزجاج والحديد وفرضه لتخلف انطباعاً سيئاً عن الحداثة المعمارية.

هل لديك أية قصة طريفة ترغب في الحديث عنها؟

لقبي يسهل نطقه وهجاءه. إلا أنه غير شائع، حتى في إيطاليا الذي جاء منها. وربما يكون ذلك هو السبب في أنه كان دائماً من الصعب تذكره أو نطقه، وبالتالي أدى ذلك إلى بعض الاختلاف. وأحدث مثال على ذلك وقع أثناء الجمعية الأخيرة عندما ذكر اسمي بطرق مختلفة، مما دفع بعض الموفدين إلى التساؤل عن السبب في الإشارة إليّ بوصفي «سفيراً لموناكو» في حين أنني «سفير المكسيك». ومما زاد الطين بلة، هو ما قيل على سبيل المزاح بشأن لقبي الثاني وهو تونداً من أنه يوحي بأنني لست «سفيراً لموناكو فحسب، بل وأيضاً سفيراً لتونغا».

الملامح الشخصية :

الهوايات:
بالترتيب السفر والتصوير.
المكان المفضل:
بعد المكسيك، الهند.
البلدان التي قام بزيارتها:
ما يزيد على ٩٠ بلداً وهي أعضاء في الأمم المتحدة.
وما يزيد على ١٠٠ مكان إذا حسبت البلدان الأخرى والأماكن الأخرى التي تنتمي رسمياً إلى دول لكنها تتمتع بالحكم الذاتي مثل بورتوريكو أو كوراساو.
الأشياء المجمعة:
أشياء تتعلق بأسفاري، مثل المنتجات الفنية والأعمال اليدوية والتذاكر والعملات المعدنية وأدلة السفر والصور الفوتوغرافية.
المطعم المفضل في لاهاي:
بخلاف أي مطعم مكسيكي جيد، مطعم San Telmo.
الوجبة المفضلة:
وجبتا Taco أو Ceviche جيدتين (وهي وجبات من المكسيك وإكوادور وبيرو) أو قطعة جيدة من اللحم مع كأس بارد من البيرة أو النبيذ الأحمر وهذا يتوقف على موقع المطعم والمناخ والظروف.
فريق كرة القدم المفضل:
أفضل فريق Cruz Azul وخاصة لأن اللون الأزرق هو أحد الألوان المفضلة بالنسبة إليّ وكانوا أبطالاً دوري كرة القدم في المكسيك عندما كنت شاباً.
الفرق التي يتوقع أن تتأهل إلى نصف نهائي كأس العالم في عام ٢٠١٠:
المكسيك والبرازيل وإيطاليا وهولندا.

مقابلة مع السيد سانتياغو وينز، رئيس لجنة الميزانية والمالية

ما رأيك عموماً في نتائج الدورة الثامنة للجمعية فيما يتعلق بالقرار الصادر بشأن الميزانية لعام ٢٠١٠ والمناقشة التي دارت بشأنها؟

النتيجة إيجابية للغاية لأنها تبين أن المحكمة أدركت الرسالة التي أردنا أن نوافيها بها وهي أن مرحلة الإنشاء قد انتهت وأن عليها أن تبدأ في العمل بالإمكانيات الحالية. وأصبح كذلك من الممكن التنبؤ بوجه أفضل بالميزانية كما أصبحت أنشطة المحكمة أكثر اتساقاً مع افتراضات الميزانية.

وأيدت الدول الأعضاء توصيات لجنة الميزانية والمالية وسلمت بجودة تقريرنا العالية، وذلك أمر مشجع لجميع أعضاء اللجنة الذين يبذلون جهداً كبيراً في كل دورة. وكان الدعم المقدم من منسق الميزانية والفريق العامل في لاهاي ومختلف المنسقين المواضيعيين من الأهمية بمكان لتحقيق هذه النتيجة الإيجابية المفيدة للمحكمة.

والأمر الأهم هو أن الدول الأعضاء ملتزمة بدعم العدالة الدولية عن طريق إنشاء مؤسسة حديثة ومرنة وغير بيروقراطية.

بعد مرور سبع سنوات، ما هي التحديات الأساسية التي تواجهها المحكمة في مجالي الميزانية والإدارة؟

لقد أحرزت المحكمة منذ إنشائها تقدماً هائلاً في مجالي الميزانية والإدارة. غير أنه من الطبيعي أن يكون في الميزانية التي زادت بسرعة لتتخطى ١٠٠ مليون يورو حيز لترشيد استخدام الموارد. ولا تزال المحكمة في حاجة إلى تحسين مبررات الحصول على موارد جديدة، كما أنها في حاجة إلى تحديد مجالات ملموسة لأوجه الفاعلية، وذلك بأن تضع نهجاً أكثر مرونة وأن تكون خلاقة في إعادة توزيع الموارد الموجودة التي لم يعد هناك حاجة إليها قبل طلب موارد جديدة. وكذلك لا بد من أن تقوم على سبيل المثال بمتابعة تنفيذ قرارات جمعية الدول الأطراف عن كثب.

كيف تصف العلاقة بين أجهزة المحكمة الثلاثة واللجنة؟

العلاقة القائمة بينهم ممتازة، فهناك ثقة كبيرة في عمل اللجنة. وبصفتي رئيسها، يتصل بي المسؤولون بالمحكمة عندما تنشأ أوضاع غير متوقعة بشأن مسائل مختلفة تتعلق بالإدارة والميزانية. وأنا أعتقد كذلك أن المحكمة تعودت أن ترى اللجنة كحليف هام في إعداد وإدارة ميزانيتها.

هل يوجد توتر كامن بين المحكمة بوصفها مؤسسة تقدم ميزانية مقترحة واللجنة بوصفها جهازاً فنياً للرقابة تقترح عادة تعديلات لخفض الاعتمادات المطلوبة أو تشكك في أسس بعض المقترحات؟

هذه ليست الحالة اليوم. وربما في بداية إنشاء المحكمة كان هناك بعض التوتر نظراً للافتقار إلى التجربة وعدم فهم المعلومات التي تطلبها لجنة الميزانية والمالية. ونحن نشعر اليوم بأن المحكمة منفتحة للغاية وشفافة في الإجراءات التي تتخذها لتوفير المعلومات المطلوبة من اللجنة. وكأعضاء في لجنة الميزانية والمالية، نحن صادقون في آرائنا، نظراً لاستقلالنا. ونبدي رأينا لموظفي المحكمة من خلال تبادل مفتوح للآراء من دون أن يؤثر ذلك في الجو الودي السائد بيننا.

ودعني فقط أن أوضح نقطة، فإنها ليست قاعدة أن نقترح تعديلات بالخفض على الميزانية، إذ إننا أشرنا في الماضي كذلك في بعض الأحيان إلى أنه ينبغي تخصيص موارد إضافية لأنشطة معينة. ويجب أن تكون هذه المؤسسة متوازنة، شأنها في ذلك شأن سائر المؤسسات، لكي تعمل بفاعلية. وتقدم مختلف الأجهزة طلباتها المتعلقة بالميزانية لكن في بعض الأحيان لا تكون تلك الطلبات متوازنة لأن عملية إعداد الميزانية بأكملها معقدة. وتتبع لجنة الميزانية والمالية نهجاً شاملاً وتوصي بإدخال تعديلات من أجل تعزيز «مبدأ المحكمة الواحدة».

هل هناك مجال لتحسين الاتصال بين اللجنة وأجهزة المحكمة الثلاثة؟

هناك دائماً مجال للتحسين. وأعتقد أننا أحرزنا تقدماً كبيراً في هذا الصدد، فعلى سبيل المثال، أنشأنا منذ العام الماضي، في تجربة رائدة أفرقة عاملة فرعية غير رسمية في لجنة الميزانية والمالية لمتابعة مسائل معينة، وذلك بالاستعانة بالخلفية المختلفة لكل عضو، وأعتقد أن ذلك قد حسن الاتصال مع المحكمة، وأتاح أيضاً الفرصة لجميع أعضاء اللجنة للمشاركة في بعض البنود المعينة (مثل المنظمات غير الحكومية أو الاستشارات أو الفريق العامل في لاهاي أو الإحاطات الإعلامية للهيئات الدبلوماسية أو جمعية الدول

الأطراف). وضغط العمل في اللجنة هائل ودعم جميع الزملاء أمر جوهري. وأنا أتشرف بالعمل في اللجنة مع زملاء ممتازين ومتفانين في عملهم.

على خلاف السنوات الأولى للمحكمة حين كانت لجنة الميزانية والمالية هي الجهاز الفرعي الوحيد في الجمعية، هناك الآن فريقان عاملان تابعان للمكتب في لاهاي ونيويورك، وهناك كذلك لجنة الرقابة على المباني الدائمة التي كلفت في بعض الحالات بمواضيع يجب على لجنة الميزانية والمالية أن تنظر فيها. فهل هناك أي تعقيد بسبب أي تعارض قد يحدث في المهام؟

من الطبيعي مع نمو المحكمة وبدء نشاطها أن يكون هناك المزيد من المسائل التي يجب التعامل معها. ويتطلب بعضها متابعة دائمة تقريباً، مثل مسألة المباني الدائمة. ويتعذر تغطية كل شيء في الدورات التي نعقدها لمدة أسبوعين كل عام. وأعتقد أن للمساهمة التي يقوم بها الفريقان العاملان قيمة كبيرة بالنسبة إلى لجنة الميزانية والمالية وإلى جمعية الدول الأطراف. غير أن أعضاء اللجنة يتمتعون بالاستقلال في اتخاذ الآراء التقنية في إطار ولاية اللجنة.

كيف يجري الاتصال أو تبادل الآراء بين لجنة الميزانية والمالية والجمعية وأجهزتها الفرعية؟

تقدم لجنة الميزانية والمالية دائماً تقارير إلى مكتب الجمعية من خلال رئيس المكتب السفير ويناويسير الذي أبدى انفتاحاً كبيراً لأن يقدم لنا التوجيه والإرشاد بشأن بعض المسائل الحساسة. وكذلك أتصل شخصياً ومباشرة مع منسقين معنيين ببنود معينة وأتبادل البريد الإلكتروني معهم، وأقوم بعروض أمام الفريق العامل في لاهاي، وقد قمت باتصال جماعي مع ممثلي الدول لتبادل الآراء معهم بشكل مباشر.

كيف يجري الاتصال بين لجنة الميزانية والمالية والمنظمات غير الحكومية وموظفي المحكمة؟

علقت اللجنة دائماً أهمية واعترافاً كبيرين لعمل التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية الذي دائماً ما يعرض آرائه وتوقعاته في بداية كل دورة. وأنا شخصياً أكن تقديراً كبيراً لالتزامه بالمحكمة وأستمتع كثيراً بالاستماع إليه، وذلك لأنه يعمل دائماً على دعم المحكمة. وقد طور التحالف فهماً أفضل للجوانب المتعلقة بالميزانية وهو يقدم لنا المعلومات الأساسية أيضاً. وهذا التبادل مفيد جداً. ولدينا عضو في لجنة الميزانية والمالية متاح طيلة العام للاجتماع بممثلي المنظمات غير الحكومية.

بالنظر إلى أحد المخاطر الموضحة في تقرير الخبير الاستشاري للمحكمة، أشارت لجنة الميزانية والمالية إلى احتمال الحاجة إلى استعراض الهيكل الإداري للمحكمة (الفقرات من ٢٥ إلى ٢٧ من تقرير اللجنة عن أعمال دورتها المعقودة في أب/أغسطس ٢٠٠٩). هل هناك من دور قد تضطلع به الجمعية واللجنة في هذا العمل، مع الأخذ في الحسبان أن أجهزة المحكمة الثلاثة عاجزة على ما يبدو عن التقدم سريعاً في هذا الشأن؟

أنا لا أريد أن أخرج هذه التوصية عن سياقها. وكما قلت، هناك دائماً مجال للتحسين. فالغرض من هذه التوصية هو المضي قدماً في هذا الاتجاه. ومن الطبيعي أن تحتاج أية مؤسسة جديدة إلى بعض الوقت لكي تعمل ككيان واحد. وفي بعض الأحيان تكون القواعد غير واضحة بالقدر الكافي أو يختلف تفسيرنا لها. وتقع المشكلة عندما يؤثر ذلك على عملنا. ويجب أن أقول إنها ليست بالمهمة السهلة، وأعرف أن الرئيس سونغ ملتزم التزاماً كاملاً بحل هذه المسألة وهو يقوم بعمل حاسم. وكذلك فإن هذا الوقت مناسب للتفكير فيما يمكن تحسينه، نظراً لانعقاد المؤتمر الاستعراضي. وهذه فرصة للنقد البناء الذي يمكن أن يساهم في التحسين.

بصفتك أحد الأعضاء المؤسسين للجنة الميزانية والمالية، وقد شاركت في عام ٢٠٠٣ في جهود إنشاء مؤسسة جديدة، كانت ولا تزال مستوحاة، إلى حد كبير، من الأمم المتحدة، على الرغم من أنها مستقلة عنها، خاصة فيما يتعلق بالنظام المالي والقواعد المالية والموارد البشرية وتقرير الاشتراكات، إلخ. وبما أنك مثلت أوروغواي في اللجنة الخامسة التابعة للأمم المتحدة وتتابع في الوقت الراهن قضايا اليونسكو عن طريق تقدمك لمنصب نائب الممثل الدائم لأوروغواي لدى اليونسكو في باريس. هل يمكنك عرض رأيك العام عن مزايا وعيوب الدورة الدراسية المستوحاة من الأمم المتحدة والتي وضعتها الجمعية؟

لكل مؤسسة طابع فريد وولاية مختلفة. غير أنه لا شك في أن للأمم المتحدة، على الرغم من ملينا كخبراء في مسائل الميزانية إلى نقد العديد من الجوانب الإدارية فيها، ما يزيد على ٦٠ عاماً من التجربة التي تعطي الكثير من الدروس المستفادة الجيدة في مجال الإدارة والتنظيم والجوانب المتعلقة بالميزانية. والتحدي المطروح هو الاستفادة من العديد من الجوانب الإيجابية في منظومة الأمم المتحدة وكذلك الجرأة على النظر في وضع أساليب جديدة للتعامل مع بعض المسائل التي لم تنجح الأمم المتحدة نجاحاً تاماً في التعامل معها.

وهذا الأمر يصعب كثيراً على الموظفين، لأن الغالبية اعتادت على النظر إلى معايير الأمم المتحدة كقواعد عامة، لكن علينا أن نبقي نصب أعيننا أن الأمم المتحدة تخضع لعملية إصلاح تطرح العديد من التحديات، وذلك لأن الوقت قد تغير وثمة حاجة إلى التغيير لكي لا تتأثر مصداقية المؤسسات الممثلة والمنظومة متعددة الأطراف في حد ذاتها.

وأود أن أذكر مثالاً هاماً على ذلك، ففي البداية نقلت جمعية الدول الأطراف عن المحاكم الدولية الأخرى المعايير الخاصة بالمعاشات التقاعدية للقضاة الباهظة للغاية. وقد قررت لجنة الميزانية والمالية إعادة النظر في هذا البند واقترحت على جمعية الدول الأطراف نظاماً أكثر فاعلية بشأن المعاشات التقاعدية للقضاة في المحكمة الجنائية الدولية دون المساس بما يتوقعه القضاة بطبيعة الحال. وقد اعتمدت جمعية الدول الأطراف هذا النظام المعدل، وتعتبره الدول الأعضاء مثالاً جيداً في الوقت الراهن على إمكانية أن تكون أية مؤسسة جديدة مبتكرة وأن تسهم في تحديث المعايير الدولية للمنظمات الأخرى ومطابقتها للواقع العالمي.

ويمكن أن أذكر وضعاً آخر بخصوص الموظفين الميدانيين. فقد اكتسبت الأمم المتحدة خبرة هائلة من خلال المهام التي تقوم بها في حفظ السلام، خاصة منذ التسعينيات. وبما أنني كنت مسؤولاً عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في وزارة الشؤون الخارجية في أوروغواي (ويعد بلدي مساهماً مهماً في قواتها) فقد حظيت بفرصة لرؤية الواقع في الميدان، وأدركت أهمية منح الأولوية للموظفين الميدانيين وإعطائهم الدوافع والدعم لكي يقوموا بواجباتهم. وفي هذه الحالة، معايير الأمم المتحدة هي الأحدث عهداً وهي تساهم في بلوغ هذا الهدف، لكننا من جديد نفضل القواعد الموضوعة حسب الطلب، وليست قواعد الأمم المتحدة، كمبدأ عام، هي أفضل خيار تلقائي لجميع المؤسسات.

لقد استندت المحكمة، في بعض المجالات كالموارد البشرية، إلى إطار الأمم المتحدة المعياري، فهل عاد ذلك بالنفع على المحكمة؟

اتبعت المحكمة في بعض المجالات، مثل شروط التعيين، نهجاً مبتكراً. فيمكنك أن تتقدم إلى منصب رفيع المستوى دون أن يكون لديك ١٥ عاماً من التجربة إذا كانت مؤهلاتك كافية. وذلك الأمر يتيح أمام المحكمة نهجاً جديداً وديناميا، إذ يمكن أن يكون لدينا موظفون مهنيون شباب ومؤهلون في مناصب اتخاذ القرار، كما يحدث ذلك في القطاع الخاص.

ولدينا آراء مختلفة في مجالات أخرى، فعلى سبيل المثال كنا أكثر كرماً في تحديد درجات الوظائف في المحكمة عن المؤسسات الأخرى، مثل المحاكم الدولية. والهدف من ذلك

كان لاجتذاب المرشحين المؤهلين، لكنني لازلت لست متأكداً إن كان هناك ضرورة حقيقية لذلك، بما أن ظروف العمل جيدة بالفعل.

مع الأخذ في الحسبان أن ميزانية المحكمة بدأت في الثبات عند حد يناهز ١٠٠ مليون يورو في السنة، هل ترى أن هناك فرصة للانتقال إلى وضع ميزانيات لفترة سنتين؟

أعتقد أن الوقت لا يزال مبكراً للقيام بذلك، ومن الأفضل النظر في هذه الإمكانية عندما تختتم المحكمة دورة قضائية كاملة.

في تشرين الثاني/نوفمبر قررت الجمعية وضع ٧ ملايين يورو كحد لصندوق الطوارئ. كيف ترى لجنة الميزانية والمالية الطريقة التي تناولت بها المحكمة إمكانية استخدام الصندوق في عام ٢٠٠٩؟ وهل الدور الذي تضطلع به اللجنة هو الإحاطة علماً بطلب المحكمة أو التصريح لها باستخدام الصندوق؟

هذا المبلغ ليس حداً، في الواقع، لكنه عتبة وضعت من أجل تحديد موارده. وكانت المحكمة حريصة على إمكان استخدام صندوق الطوارئ مع مراعاة مستوى النشاط القضائي.

أما بخصوص دور لجنة الميزانية والمالية، فعملاً بالقاعدة المالية ٦-٧ التي تنص على أنه قبل الارتباط بمثل هذه الالتزامات، يقدم المسجل إشعاراً إضافياً مقتضباً بالميزانية إلى لجنة الميزانية والمالية، ويراعي أي تعليقات مالية تبديها اللجنة. وبالتالي، فإن المسجل عليه، من الناحية الفنية، أن يقدم الإشعار قبل استخدام الصندوق وأن يأخذ تعليقاتنا في الحسبان. وهذا التصريح ليس إجبارياً، ولكن يظل المسجل في الواقع وطبقاً للقواعد المالية مسؤولاً وخاضعاً للمسائلة الشخصية والمالية عن عواقب أية مخالفات، شأنه في ذلك شأن أي موظف من موظفي المحكمة.

ولقد تلقينا في عام ٢٠٠٩ فقط تسعة بلاغات عن احتمال استخدام صندوق الطوارئ لمجرد إمكان ذلك ولأن المسجلة رأت أن من واجبها أن تقدم الإشعار للجنة الميزانية والمالية وأرادت أن تعرف تعليقاتنا على ذلك.

ويتوقف الأمر برمته على قدر السيطرة أو المرونة الذي تريد جمعية الدول الأعضاء منحه للمحكمة. وأنا شخصياً أعتقد أن الوقت مبكر لإعادة النظر في هذه الصناديق وينبغي أن نكتسب المزيد من الخبرة وأن ننجز عملية كاملة. وحتى الآن تتمتع المحكمة بقدر لا بأس به من السيولة.

هل ستمثل لجنة الميزانية والمالية في المؤتمر الاستعراضي في كمبالا؟

نعم، لقد وافقنا على أن تكون اللجنة حاضرة أثناء المؤتمر الاستعراضي، لأننا نعتقد أنها لحظة تاريخية وينبغي أن تكون مفيدة جداً لتبادل الآراء مع الدول الأطراف. وهذا الأمر مهم للجنة نظراً لأننا الجهاز الوحيد الذي ليست لديه فرص كافية للالتقاء بالدول الأعضاء من أجل تبادل الآراء وشرحها. وأرى في كل عام موظفي المحكمة يسافرون كثيراً إلى نيويورك وإلى بروكسل، إلخ، لعرض الميزانية على الدول الأعضاء وشرحها لها. أما لجنة الميزانية والمالية فليست لديها هذه الفرصة، وفي بعض الأحيان قد يؤثر هذا الافتقار إلى فرص الاتصال على فهم توصياتنا. وبالطبع سنكون مثالاً لذلك عن طريق استخدام مواردنا بكفاءة، لكنني أعتقد أن وجود أعضاء المكتب مرغوب فيه للغاية.

الملامح الشخصية:

الهوايات:
أحب التصوير والفن المعاصر عموماً، والعدو واليوغا.
المؤلفون المفضلون أو الكتب التي قرأها مؤخراً:
كتابي المفضل هو "*Motivos de Proteo*" الذي ألفه Jose Enrique Rodo. ومن بين المؤلفين في أوروغواي الذين أستمتع بمؤلفاتهم Eduardo Galeano وMario Benedetti الذي فارق الحياة للأسف في العام الماضي. وأحب كذلك Garcia Marquez وPaulo Coelho وIrving Wallace. وأقرأ في الوقت الراهن كتاب *Invictus* الذي ألفه John Carlin.
الشاطئ المفضل:
Punta del Diablo وهو شاطئ يقع على المحيط الأطلسي في أوروغواي وبالطبع الشاطئ المعروف دولياً Punta del Este وهو بالتأكيد أفضل مكان يزوره المرء في شهر كانون الثاني/يناير.
فريق قرة القدم المفضل في أوروغواي:
هو فريق Defensor المجاور لي في Punta Carretas في مونتيفيديو.

مكتب الجمعية

وفقاً للولاية المعهود بها إلى الجمعية، قام المكتب بتوزيع المواضيع بين فريقيه العاملين وبتعيين ميسرين لكل موضوع.

الفريق العامل في نيويورك

الدول المتأخرة في تسديد اشتراكاتها
السيد يوكيهورو وادا (اليابان)

التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين في تعيين الموظفين
السيد إيدن شارل (ترينيداد وتوباغو)

خطة العمل من أجل تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً
السيدة إيفا سوركوفا (سلوفاكيا)

المؤتمر الاستعراضي
السيد ماسيلو بولكيه (البرازيل) و
السيدة ستيلا أورينا (كنيا)

الفريق العامل في لاهاي

التعاون
السفيرة ماري ويلان (أيرلندا)

آلية الرقابة المستقلة
السيد فلاديمير سفيتكوفيتش (صربيا)

الخطة الاستراتيجية للمحكمة
السفير جون مارك هوشيت (لكسمبرغ)

الصندوق الاستئماني للضحايا
السيد مارتين سترب (سويسرا)

الدول المئة و عشرة الأطراف في نظام روما الأساسي

مقابلة مع السفيرة كريستن بيرنغ عن التكامل الإيجابي

صاحبة السعادة السيدة كريستن بيرنغ، سفيرة الدانمرك لدى هولندا

قبل أن ندخل في تفاصيل التكامل الإيجابي، نذكر أولاً القليل من الملاحظات العامة. فقد اختيرت جنوب أفريقيا والدانمرك كدولتين منسقتين للتكامل فيما يتعلق بعملية التقييم في المؤتمر الاستعراضي. ومادام التكامل الإيجابي مستمراً، فإن العمل لا يزال جارياً في هذا المجال. أما دقة تعريفنا للمفهوم، أو حتى تسميتنا له في نهاية المطاف، فذلك يتوقف على المناقشة التي سنجريها في الأشهر القادمة.

هل يمكنك توضيح مفهوم التكامل الإيجابي؟

للتكامل الإيجابي جوانب عديدة مختلفة. فالمقصود أساساً هو ضمان أن تملك المحاكم الوطنية جميع الأدوات اللازمة للتحقيق في الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي وملاحقتها. فبموجب النظام الأساسي، قطعت جميع الدول الأطراف على نفسها الالتزام بالقيام بذلك وتعهدت بحماية شعوبها من القتل الجماعي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

ويمكن للعديد من البلدان أن تواجه، لأسباب مختلفة، صعوبات في الوفاء بهذه الالتزامات والتعهدات. ومن الضروري أن ننظر في الطرق التي يمكن أن نساعد بها بعضنا بإنشاء نظم إدارية وطنية تأخذ على عاتقها هذه التعهدات. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق تبادل أفضل الممارسات وتقديم المساعدة والخبرة الفنية في مجالات مختلفة، بما فيها في سن التشريعات وحماية الشهود والطب الشرعي وإنفاذ الأحكام وتدريب القضاة.

وبعض الدول تقدم بالفعل جزءاً من هذه المساعدة من خلال برامج تطوير سيادة القانون. وهناك المزيد مما يمكن القيام به في مجال استكشاف أوجه للتآزر بين النظام الأساسي وهذه البرامج. والأمر ذاته يسري على عدد من أنشطة المنظمات الدولية.

وتضطلع المحكمة بدور حاسم في ضمان الاحترام الدائم للقانون الجنائي الدولي وتقديم جميع المسؤولين عن ارتكاب أشد الجرائم خطورة للمحاكمة. غير أنه من المهم أيضاً أن تحذو الدول الأطراف حذو المحكمة لتلافي ثغرات الإفلات من العقاب وللحفاظ على سلامة نظام روما الأساسي للعدالة الجنائية بأكمله.

ما هو الهدف الرئيسي من التركيز على التكامل الإيجابي؟

سيساهم التكامل الإيجابي في سد ثغرات الإفلات من العقاب وسيمكن المحاكم الوطنية من التعامل مع أخطر الجرائم. وينبغي لهذا الأمر أن يعزز بدوره الأثر الوقائي لنظام روما الأساسي.

ولو أردنا النجاح في مكافحة الإفلات من العقاب، فإن هذه المكافحة ينبغي أن تجرى على جميع المستويات، وأن تكون ضد جميع مرتكبي الجرائم. ولا يمكن أن نترك للمحكمة وحدها ضمان النجاح لهذه العملية. فالمسؤولية الأساسية عن نجاحها تقع على عاتق الدول الأطراف.

والتوصل إلى اتفاق سياسي بشأن تعزيز نشاط المحكمة في إطار التكامل الإيجابي سيكون بمثابة طريقة فعالة لإرسال إشارة دعم قوية للمحكمة – ولنظام روما الأساسي للعدالة الجنائية الدولية. ولا ينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يمعن في النظر في أوجه التطور في القانون الجنائي الدولي فحسب، بل ينبغي عليه أيضاً أن ينظر إلى المستقبل ويتناول الطرق التي يمكن أن نتبعها للاضطلاع بالعمل بشكل أفضل.

ما هو الدور الذي يمكن للمحكمة أن تضطلع به في ظل التكامل الإيجابي؟

أعتقد أن القيود المالية والقضائية تحدد دور المحكمة إلى حد ما. فالمحكمة، أولاً وقبل كل شيء، هي مؤسسة قضائية وليست وكالة للتعاون الإنمائي.

غير أنه يمكن للمحكمة أن تساهم بطرق مختلفة ومهمة، مع الأخذ في الحسبان ضرورة ضمان استقلال القضاء والادعاء فيها.

وفي حالة البلدان التي قامت فيها المحكمة بالتحقيقات والملاحقات، يمكن للمحكمة أن تساعد السلطات الوطنية في ملاحقة مرتكبي الجرائم الأقل خطورة وأن تساهم في عمليات الصلح وتوثيق البيانات عن طريق تبادل الأدلة المجمعة. وفضلاً عن ذلك، يمكن أيضاً لتبادل الخبرات والإرشاد أن يساعد السلطات الوطنية.

وفي السياق الأوسع نطاقاً، اكتسبت المحكمة طوال فترة وجودها القصيرة نسبياً كمّاً هائلاً من الخبرة والمعرفة والتجربة التي يمكن استخدامها بطرق مختلفة وبالتعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة في تعزيز قدرة المحاكم الوطنية في جميع الدول الأطراف. وأريد أن تعمل المحكمة كميسر أو وسيط للتعاون فيما بين الدول الأطراف وبين الدول الأطراف والمنظمات الدولية للمضي قدماً في مكافحة الإفلات من العقاب.

كيف يمكن للدول الأطراف في نظام روما الأساسي المساهمة في إضفاء الفعالية على التكامل الإيجابي؟

ستضطلع الدول الأطراف والمنظمات الدولية ذات الصلة والمجتمع المدني وسائر الشركاء في عملية الإنفاذ بالجزء الأكبر من العمل.

والهدف عموماً هو تعزيز قدرة المحاكم المحلية. ومن بين الأدوات التي يمكن استخدامها برامج التعاون الإنمائي وصور أخرى من المساعدة الإنمائية. وتدير العديد من الدول بالفعل برامج شاملة بشأن سيادة القانون. ويتجاوز نطاق العمل التعهدات المقطوعة بموجب نظام روما الأساسي، ولكن يمكن أن تؤخذ هذه التعهدات بانتظام في الحسبان بشكل كما يمكن استكشاف أوجه للتآزر.

ويمكن كذلك لطائفة من المنظمات الدولية النشطة في مجالات القانون والعدالة الدوليين و/أو التعاون الإنمائي في القطاع القضائي فضلاً عن المجتمع الدولي، أن تقدم المزيد من المساهمة.

وفضلاً عن ذلك، غالباً ما يكون لدى الدول خبرة خاصة في بعض المجالات التي قد تكون مفيدة لغيرها من الدول مثل حماية الشهود والطب الشرعي. ولدى الدانمرك على سبيل المثال مدع عام مخصص لشؤون الجرائم الدولية قد تكون تجاربه مفيدة للبلدان الأخرى. ويمكن تبادل هذه الخبرة الفنية أيضاً مع دائرة أوسع من الدول المهتمة.

والعناصر اللازمة لتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب من خلال التكامل الإيجابي موجودة إلى حد كبير بالفعل، لكن المطلوب هو إذكاء الوعي بنظام روما الأساسي، وهو ما يمكن عمله لمساعدة الأنشطة القائمة ومن ثم تكييفها واتساقها. فإن أمكن وضع كل هذه القطع سوياً، أعتقد أنه يمكننا القيام بأمور كثيرة جيدة للعدالة الجنائية الدولية ولمكافحة الإفلات

من العقاب وللمحكمة الجنائية الدولية ذاتها.

كيف يتماشى التكامل الإيجابي مع نظام روما الأساسي؟

إن المحكمة هي بموجب نظام روما الأساسي محكمة للملاذ الأخير. فهي تتدخل فقط عندما تكون الدول نفسها غير راغبة في الاضطلاع بالتحقيق والمقاضاة أو غير قادرة حقاً عليهما. وهكذا يولي النظام الأساسي الأولوية إلى الإجراءات الوطنية الحقيقية، وبصورة ضمنية إلى قدرة المحاكم الوطنية على القيام بذلك.

ولا ينطوي النظام الأساسي على أحكام صريحة تنص على التكامل الإيجابي، لكن هناك إشارة في الديباجة إلى ضرورة اتخاذ تدابير إضافية لمكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الوطني.

وقد شددت الدول في مناسبات عديدة وفي محافل مختلفة مثل مؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، على ضرورة حماية المدنيين من القتل الجماعي وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وأعربت عن التزامها بها، وذلك ليس في محاكمها فحسب، بل وأيضاً عن طريق تبادل المساعدة فيما بينها لتحمل أعباء هذه الحماية، بما في ذلك التحقيق والمقاضاة عندما ترتكب هذه الجرائم.

ونظام روما الأساسي هو منظومة تقوم على ركيزتين تكمل فيها الدول الأعضاء والمحكمة كل منهما الأخرى. وتلتزم جميع الدول الأطراف بالتعاون مع المحكمة، لكن ينبغي لنا كذلك أن ننظر في طرق مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق التعاون فيما بيننا.

ما هي التحديات والتعقيدات التي قد يواجهها إدراج التكامل الإيجابي؟

إن التكامل الإيجابي، كما حاولت أن أعرّفه هنا، ليس حقاً فكرة جديدة. والتحدي الذي سنواجهه هو زيادة القيمة دون تكرار الهياكل والأنشطة القائمة، وفي الوقت ذاته الحفاظ على استقلال ونزاهة القضاء والادعاء في المحكمة. ونجرى بالفعل العديد من الأنشطة في مجال التكامل الإيجابي، ولكن تحت مسميات مختلفة. والمهم هو استغلال الهياكل القائمة وزيادة «الناتج» على أفضل وجه.

وقد يكون ذلك صعباً، لكن لا ينبغي أن يمنعنا عن محاولة سد ثغرات الإفلات من العقاب باستخدام الإمكانيات المتاحة.

هل لإدراج التكامل الإيجابي أية تداعيات على الميزانية البرنامجية؟

سيكون على الدول الأطراف اتخاذ القرار في هذا الأمر، وهو يتوقف كذلك على النهج الذي قد يتبع. ولا ضرورة أن يكون هناك تداعيات كبيرة على الميزانية. فيمكنك أن تتخيل تكليف وحدة صغير مخصصة أو شخص ما في داخل المحكمة بالعكوف على هذا الموضوع والعمل كميسر أو وسيط.

فليس هناك في رأيي أنشطة جديدة من الممكن أن تضطلع بها المحكمة خلاف ما تضطلع به بالفعل. فالمهمة الأساسية الآن هي تشجيع الدول الأطراف والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي على العمل معاً.

ما هي الخطوات التي ستتخذ في المستقبل للمضي قدماً بالمناقشة بشأن التكامل الإيجابي في الفترة السابقة لعملية التقييم التي ستجرى أثناء المؤتمر الاستعراضي؟

نحن نعكف الآن مع جنوب أفريقيا على إعداد وثائق تتضمن معلومات أساسية عن هذا الموضوع وعن النتائج المحتملة للمؤتمر الاستعراضي من حيث التقييم والتكامل. وسوف نقدم هذه المقترحات، في أسرع وقت ممكن، لينظر فيها الفريقان العاملان التابعان للمكتب. ونحن نأمل، استناداً إلى ما أحرزه الفريقان العاملان من تقدم، أن نتمكن من الموافقة على تلك القضايا في الدورة المستأنفة للجمعية التي ستعقد في آذار/مارس، مع الأخذ في الحسبان ضمان تحقيق نتائج ناجحة فيما يتعلق بهذه المواضيع في المؤتمر الاستعراضي.

الدورة الثامنة لجمعية الدول الأطراف : أرقام

عدد الوثائق الرسمية	٦٩
عدد الصفحات	
العربية/ الانكليزية/ الفرنسية/ الإسبانية	١٠٥٥ لكل منهما
الصينية/ الروسية	٢٤٢ لكل منهما
أجهزة الاستقبال المفقودة	٤٧
أجهزة الاستماع المفقودة	٤١
عدد اللقاءات الجانبية	٢٣

المشاركة	
الدول الأطراف	١٠٠
الدول المراقبة	٢٩
الدول المدعوة	٢
مجموع الدول المشاركة	١٣١
المنظمات الدولية	١٩
المنظمات غير الحكومية	٣٣

عدد الوفود/ الممثلين	
الدول الأطراف	٤٣٨
الدول المراقبة	٩٨
الدول المدعوة	٧
مجموع وفود الدول	٥٤٣
المنظمات الدولية	٢٥
المنظمات غير الحكومية	١٦٦
مجموع عدد المشاركين	٧٣٤

الجدول الزمني لجمعية الدول الأطراف ٢٠١٠

جمعية الدول الأطراف

الدورة الثامنة المستأنفة
نيويورك
من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس

الدورة التاسعة
نيويورك
من ٦ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر

المؤتمر الاستعراضي

كمبالا، أوغندا
من ٣١ أيار/مايو إلى ١١ حزيران/يونيو

لجنة الميزانية والمالية

الدورة الرابعة عشرة
لاهاي – من ١٩ إلى ٢٣ نيسان/أبريل

الدورة خامسة عشرة
لاهاي – من ٢٣ إلى ٣١ آب/أغسطس

مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا

نيويورك – من ٢٢ إلى ٢٥ آذار/مارس

تجاه المؤتمر الاستعراضي

صاحب السعادة السيد فريدريك روهندي، نائب المحامي العام،والوزير في أوغندا، يلقي كلمته التي يدعو فيها جميع الدول إلى المؤتمر الاستعراضي في كمبالا.

المقترحات بشأن مسألة تنفيذ الأحكام الصادرة بالسجن

صاحب السعادة السفير رولف فيف، يعرض المقترح النرويجي بشأن مسألة تنفيذ أحكام السجن.

تجاه خدمة مؤتمرات أكثر مراعاة للبيئة

السيد رينان فيلاسيس، مدير أمانة الجمعية، والسيد لويس نينيو، مدير إدارة المؤتمرات والاجتماعات في منظمة الدول الأمريكية، أثناء زيارة إلى واشنطن العاصمة لمناقشة التعاون في مجال خدمة المؤتمرات والإجراءات المتعلقة بإعداد الوثائق، بما في ذلك أسلوب "الشرائح الضوئية" ونظام التسجيل الرقمي المعمول به في منظمة الدول الأمريكية.

اجتماع المائدة مستديرة مع المنظمات غير الحكومية

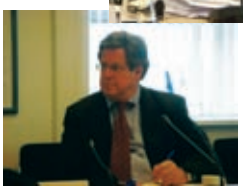

السيد رينان فيلاسيس، مدير أمانة الجمعية، في البيان الإعلامي المقدم لممثلي المنظمات غير الحكومية بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي كجزء من الاجتماعات التي تعقد كل سنتين بين المسؤولين بالمحكمة والمجتمع المدني.

المنشورات *

في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٩ عكف الفريق العامل الخاص المعني بجريمة العدوان الذي شكلته الجمعية على مسألة تعريف جريمة العدوان. وتولى الفريق كذلك مهمة تحديد الشروط التي بموجبها ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تسمح بالمقاضاة عن هذه الجريمة، لاسيما في ضوء مسؤولية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن حفظ السلم والأمن. والفريق، الذي كان مفتوحاً أمام ممثلي الحكومات من جميع الدول، أحرز جل تقدمه في الاجتماعات غير الرسمية التي استضافها معهد ليختنشتاين لتقرير المصير في جامعة برينستون. وينطوي هذا الكتاب على التقارير الكاملة، وعلى تحليل قانوني لعملية التفاوض.

عملية برينستون بشأن جريمة العدوان

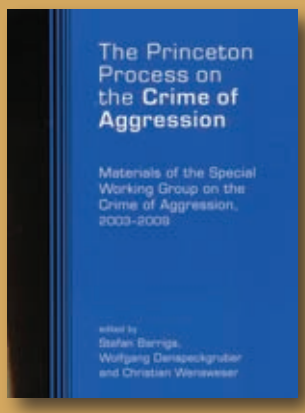

* بالانكليزية فقط

شارة الناشر

أمانة جمعية الدول الأطراف،
المحكمة الجنائية الدولية
P. O. Box **19519, 2500** CM. The Hague, The Netherlands

العنوان البريدي : asp@icc-cpi.int
الموقع الشبكي : www.icc-cpi.int/Menus/ASP

حقوق الطبع محفوظة للمحكمة الجنائية الدولية – جميع الحقوق محفوظة

هذه الرسالة ليست وثيقة رسمية. بل القصد من ورائها هو الإعلام الجماهيري لا غير.